"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

العدد (6026) السنة الثالثة والعشرون – الأربعاء (12) تشرين الثاني 2025

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)

8 صفحات مع الملحق (500) دينار

www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

follow us on our Website
or download Al Mada App
on stores

Google play App Store

يمكنكم تحميل تطبيق
(المدى) على هواتفكم
من خلال قراءة QR Code:

إغلاق صناديق الاقتراع وانطلاق عمليات الفرز الأولي

■ بغداد / المدى

أغلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مساء امس الثلاثاء، صناديق الاقتراع في جميع المراكز الانتخابية عند الساعة السادسة مساءً، معلنة انتهاء عملية التصويت في الانتخابات البرلمانية لعام 2025. وأكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن عملية الاقتراع جرت بانسيابية عامة في مختلف المحافظات العراقية، وسط إجراءات أمنية وتنظيمية مشددة ساهمت في ضمان سير العملية الانتخابية دون عراقيل تُذكر. وأشارت المفوضية إلى أن فرقها الميدانية بدأت مباشرة بعد الإغلاق في عمليات الفرز والعد الأولي للأصوات داخل المراكز الانتخابية، تمهيداً لإرسال النتائج إلى المراكز الرئيسة في المحافظات. وأضافت أن نسب المشاركة النهائية والنتائج الأولية سيتم إعلانها خلال الساعات المقبلة.

مستشار رئيس الوزراء: حوارات تشكيل الحكومة تنطلق فور إعلان النتائج

رسائل حاسمة أمام صناديق فندق الرشيد: السوداني يرد على زيدان وتحديد مصير الحكومة المقبلة

■ بغداد / تميم الحسن

أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن الانتخابات جرت في "موعدها الدستوري"، فيما بدا وكأنه ردٌّ على تصريحات مثيرة أطلقها رئيس مجلس القضاء فائق زيدان عشية الاقتراع، تناولت مسألة التوقيت الدستوري للانتخابات.

وفي المقابل، جدّد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بالتزامن مع انطلاق الانتخابات العامة للبرلمان، موقفَه بمقاطعة التصويت، قائلاً إن "المجرَّب لا يُجرَّب". وقد نشر أنصاره مقاطع فيديو تُظهر التزامهم بالبقاء في منازلهم استجابةً لدعوته.

أما زعماء الإطار التنسيقي، فبعد الإدلاء بأصواتهم في مركز خاص للشخصيات داخل المنطقة الخضراء في بغداد، أطلقوا تصريحات تضمّنت تلميحات وغمزًا حول الولاية الثانية، وتشكيل الحكومة المقبلة، والدور الأميركي المحتمل في المرحلة القادمة.

وكانت مراكز الاقتراع قد فتحت أبوابها، صباح أمس، عند الساعة السابعة، أمام أكثر من 21.4 مليون ناخب مسجَّل لاختيار أعضاء البرلمان السادس بعد عام 2003.

ومن المتوقع إعلان النتائج الأولية خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع، وسط منافسة بين أكثر من 7740 مرشحًا، تشكّل النساء نحو الثلث منهم، فيما خُصص 75 مقعدًا للأفراد فقط من أصل 329 مقعدًا لتمثيل أكثر من 46 مليون نسمة.

وقال السوداني، عقب الإدلاء بصوته في فندق الرشيد المخصّص لكبار المسؤولين داخل المنطقة الخضراء، إن "الحكومة أوفت بالتزاماتها بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري المحدّد"، مضيفًا أن "الحكومة أولت اهتمامًا كبيرًا لتعزيز النظام الانتخابي، ونجحت في تنظيم انتخابات مجالس المحافظات، وانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق".

■ التفاصيل ص3

مركز دراسات: من المرجح أن يجلب اقتراع 11 تشرين الثاني بعض التغيير

■ ترجمة: حامد أحمد

تناول تقرير لمركز المجلس الأطلسي للدراسات في واشنطن (Atlantic Council) بدءَ العراق خوضَ الانتخابات البرلمانية السادسة وسط استقرار أمني وتوافق بين النخب السياسية على إبقاء عجلة الحكم جارية، مشيرًا إلى أنه من المرجح أن يجلب اقتراع 11 تشرين الثاني بعض التغيير، حيث يُعيد توزيع الثقل البرلماني ويُسرّع بتشكيل الحكومة مقارنة بالسابقة، في وقت ستواجه فيه الحكومة القادمة تحديات في ملفات متعددة من بينها إقرار تسوية مالية ونفطية مستقرة بين بغداد وأربيل ومعالجة أزمات متعلقة بالمياه وتجارة المخدرات.

وفي كل الأحوال، ستُجرى الانتخابات، ونتيجتها المرجحة هي إعادة توزيع للأوزان. غياب الصدر يمنح ائتلاف رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أفضلية، إذ يروّج لتحسين الخدمات، من طرق وكهرباء، كمنجزات واقعية. أما الكتلُ السُّنية فسيشهدون تنافسًا بين رموز تقليدية ومنافسين جدد. وداخل البيتِ الشيعي، ستتنافس أجنحة الإطار التنسيقي على القاعدة الشعبية نفسها.

لكن الحسم الحقيقي يأتي بعد الاقتراع. فالمحاصصة ستبقى، لأنها نابعة من واقع بنيوي لا يتغير: لا حزبَ يغطي كل الدوائر، ولا كتلة تطمح ببرنامج أغلبي، وذاكرة التفرد بالسلطة تقترن بالعنف. فالانتخابات تحدد الثمن لا البضاعة؛ الحصص الوزارية تُقسَّم وفق صيغ غير رسمية، والمساومات تدور حول الحقائب التي ستتبدل.

■ التفاصيل ص2

المفوضية: إعلان النتائج الأولية للانتخابات خلال 24 ساعة

■ بغداد / المدى

أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أمس الثلاثاء، أن نتائج التصويت العام لانتخابات مجلس النواب ستُعلن خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع، فيما شددت على أن العملية الانتخابية سارت بانسيابية عالية من دون معوقات فنية أو تنظيمية في جميع المحافظات.

قالت نائب المتحدث الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نبراس أبو سودة، في تصريح صحفي، إن «التقرير نصف النهائي حالياً قيد الجمع والتوحيد وسنعلن عنه قريباً»، مشيرة إلى أن «نسب المشاركة متباينة من منطقة إلى أخرى، ومن المتوقع إعلانها نهاية اليوم، إذ سيصدر تقرير الإغلاق لبيان نسب المشاركة في كل دائرة انتخابية».

وأضافت أبو سودة أن «نسب المشاركة عادة ما تبدأ منخفضة في الساعات الأولى من الصباح ثم ترتفع تدريجياً كلما اقتربنا من نهاية اليوم»، مؤكدة أن «جميع الأجهزة دخلت الخدمة منذ الساعات الأولى للعملية الانتخابية وتعمل حالياً دون أي خلل يُذكر».

وبيّنت أن «فرق المفوضية منتشرة في عموم العراق للتعامل مع أي طارئ مهما كان نوعه»، مشددة على أن «النتائج الأولية ستكون متاحة خلال 24 ساعة من انتهاء التصويت».

من جانبه، أكد رئيس الفريق الإعلامي في المفوضية، عماد جميل، أن «عملية التصويت العام تجري بانسيابية عالية في جميع المراكز الانتخابية المنتشرة في المحافظات كافة، من دون تسجيل أي معوقات فنية أو تنظيمية».

وأضاف جميل أن «نسب الإقبال تشهد ارتفاعاً تدريجياً منذ الساعات الأولى لفتح صناديق الاقتراع، وسط تعاون واضح بين الناخبين والعاملين في المحطات، فيما تتواجد الكوادر الفنية بشكل دائم لمعالجة أي طارئ محتمل بما يضمن استمرار العملية الانتخابية بسلاسة».

وأشار إلى أن «المنظومة الإلكترونية تعمل بكفاءة عالية، ولم يُسجَّل أي خلل مؤثر قد يؤثر في سير العملية الانتخابية»، مبيناً أن «غرف العمليات في المفوضية تتابع مجريات التصويت بشكل مباشر وتتفاعل فوراً مع البلاغات الواردة من فرق الرصد».

وانطلقت عملية التصويت العام صباح أمس الثلاثاء (11 تشرين الثاني 2025) في جميع المحافظات بمشاركة نحو 20 مليون ناخب مؤهل للإدلاء بأصواتهم لاختيار 329 نائباً يمثلون مقاعد مجلس النواب، بعد يومين من التصويت الخاص الذي شمل القوات الأمنية والنازحين ونزلاء السجون.

وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة السابعة صباحاً وسط إجراءات أمنية مشددة وبإشراف مباشر من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما تستمر عملية التصويت حتى السادسة مساءً، في ظل مراقبة محلية ودولية واسعة لضمان النزاهة والشفافية.

الانتخابات البرلمانية 2025.. عدسة: محمود رؤوف

بعد بيان الخارجية.. السفير الإيراني يؤكد احترام بلاده لنتائج الانتخابات العراقية

■ بغداد / المدى

أكد السفير الإيراني في بغداد محمد كاظم آل صادق، أن بلاده تحترم إرادة الشعب العراقي وستؤيد أي نتيجة تسفر عنها الانتخابات التشريعية، واصفاً العلاقات بين طهران وبغداد بـ«العميقة والواسعة».

وقال السفير الإيراني في بغداد محمد كاظم آل صادق، في تصريح لوكالة «إيسنا» الإيرانية أمس الثلاثاء، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية «ستؤيد وتحترم أي نتيجة تفرزها الانتخابات التشريعية العراقية بدورتها السادسة»، مضيفاً أن «العلاقات بين إيران والعراق عميقة وواسعة، ونأمل أن تستمر بهذا الزخم في الحكومة القادمة أيضا».

وأوضح آل صادق أن «الانتخابات البرلمانية في العراق تُعَدّ مهمة جداً لأنها ستحدد المسؤولين المستقبليين في البلاد، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ضمن النظام السياسي العراقي»، معرباً عن أمله بأن يتم اختيار القادة والمسؤولين العراقيين ضمن المدة القانونية المحددة بعد إعلان النتائج.

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي قد صرّح في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أن «الانتخابات العراقية تمثل محطة مصيرية لتحديد مستقبل الشعب العراقي»، مشدداً على أن «أي تدخل أجنبي في هذا المسار مرفوض ومُدان من قبل طهران والشعب الإيراني والدول المسؤولة في المنطقة».

وأضاف أن «التجارب السابقة أظهرت أن كل تدخل أمريكي في شؤون الدول الأخرى كانت نتائجه سلبية على السلام والاستقرار في تلك الدول والمنطقة بأسرها»، لافتاً إلى أن «إيران تأمل أن تسير الانتخابات العراقية بما يحقق مصلحة الشعب العراقي ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي».

وفي المقابل، أعربت وزارة الخارجية العراقية، في بيان صدر مساء امس الاول الاثنين، عن استغرابها من التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، بشأن الإنتخابات العراقية، وعدّتها «تدخلاً واضحاً ومرفوضاً في الشأن الداخلي العراقي».

وقالت الوزارة في بيانها إنها «تابعت التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بشأن الانتخابات في جمهورية العراق»، مضيفة أن «العملية الانتخابية شأن وطني خالص يخضع لإرادة الشعب العراقي ومؤسساته الدستورية حصراً».

وأكدت الوزارة أن «العراق يقيم علاقات متوازنة مع جيرانه تقوم على مبدأ احترام السيادة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، مشددة على أن «الحفاظ على حسن الجوار يتطلب التزاماً دقيقاً بهذه المبادئ وتجنب أي تصريحات أو مواقف تمس سيادة العراق».

3.273 خرقاً انتخابياً في اليوم الخاص... ومراقبون يحذرون من تآكل الثقة بالعملية الانتخابية

■ بغداد / تبارك عبد المجيد

على الرغم من نسب المشاركة المرتفعة التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في اليوم الخاص، فإن المشهد الانتخابي بقي مثقلاً بالتساؤلات والاتهامات المتعلقة بالنزاهة والشفافية. فقد سجلت منظمات المجتمع المدني وتحالفاتها الرقابية سلسلة من الانتهاكات تراوحت بين الإنفاق المالي غير المنضبط والضغوط على الناخبين وعمليات شراء الأصوات.

وقال أحد مراقبي الكيانات السياسية، مفضلاً عدم ذكر اسمه، إن نحو 2000 منتسب أجبروا على التصويت لقائمة معينة «بطريقة إلزامية وتحت ضغط مباشر». وأضاف أن عدداً من المراقبين اضطروا للمشاركة رغم عدم قناعتهم بجهات عملهم بسبب حاجاتهم المادية، مؤكداً أن «شراء الأصوات استمر حتى صباح يوم الاقتراع بأسعار مرتفعة».

وبحسب تقرير الغلق الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التاسع من تشرين الثاني، بلغ عدد المصوّتين في اليوم الخاص مليوناً و340 ألفاً و518 ناخباً بنسبة مشاركة وصلت إلى 82.42٪. وجاءت محافظات إقليم كردستان في الصدارة، إذ سجلت السليمانية أعلى نسبة مشاركة بلغت 98.16٪ تلتها أربيل بنسبة 97.79٪، فيما سجلت مناطق الكرخ ببغداد 78.23٪ والرصافة 70.37٪.

وكشف تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة الانتخابات عن تسجيل 3،273 خرقاً وحادثة انتخابية خلال التصويت الخاص، مبيناً أن فريقه المكوَّن من 2250 مراقباً ثابتاً و30 فريقاً جوالاً جمع 8347 استمارة من 18 محافظة. وأشار التحالف إلى أن المخالفات التقنية شكّلت 35٪ من مجمل الخروقات، تلتها تأخيرات في العمليات الانتخابية بنسبة 25٪، ثم المشاكل الأمنية بنسبة 20٪، والإجرائية بنسبة 15٪، واللوجستية بنسبة 5٪.

كما تم تسجيل غياب أعضاء فرق اقتراع في 95 حالة، ومنع وكلاء الكيانات السياسية من الحضور في 86 محطة، إضافة إلى 791 حالة لم يتم فيها شرح إجراءات الافتتاح، و238 حالة دعاية انتخابية داخل مراكز الاقتراع. كذلك رُصدت 23 محاولة لمنع الناخبين من الوصول إلى المراكز، و89 حالة وجود أشخاص غير مخولين، و92 حالة اقتراع جماعي، و35 حالة لإعاقة العملية الانتخابية، فضلاً عن 28 شكوى قُدمت داخل المحطات.

وسجل المراقبون أيضاً 81 حالة لعدم استقلالية موظفي المفوضية، و67 حالة اختلاف بين النتائج الإلكترونية واليدوية، و68 اعتراضاً على النتائج المعلنة، إضافة إلى 134 حالة استبعاد لمراقبين أو وكلاء كيانات سياسية أثناء العد والفرز، و28 حالة تهديد أو ترغيب للناخبين، و89 حالة لتقييد حركة المراقبين داخل المراكز.

الناشط الحقوقي مصطفى العامري قال لـ«المدى» إنه رصد خلال عمله عدداً من الخروقات الجسيمة، أبرزها الإنفاق المالي غير الخاضع للرقابة واستخدام موارد الدولة لدعم أحزاب بعينها. وأضاف أن بعض القوى السياسية «استغلت مشاريع خدمية وبرامج رعاية اجتماعية لأغراض انتخابية»، مشيراً إلى أن «الضغط على الناخبين المدنيين والعسكريين للتصويت لمرشحين محددين بات ممارسة مألوفة وخطيرة».

ولفت العامري إلى أن بعض المرشحين خرقوا فترة الصمت الانتخابي أو بدأوا دعاياتهم قبل الموعد الرسمي، بينما أظهرت المفوضية «ارتباكاً واضحاً» في ملفات الاستبعاد والقبول للمرشحين. وأوضح أن قراراتها المتناقضة بشأن الطعون والاستبعادات «تعكس ضغوطاً سياسية مؤثرة على أدائها».

وأكد العامري أن «الانتخابات الحالية شهدت خروقات واسعة تهدد نزاهة العملية الديمقراطية»، داعياً إلى «ضمان الشفافية المالية وتكافؤ الفرص ومنع استغلال مؤسسات الدولة والضغط على المواطنين».

وختم بالقول إن منظمات المجتمع المدني «ستواصل رصد الانتهاكات وتقديم تقارير مفصلة للحفاظ على نزاهة الانتخابات العامة المقبلة».

تشكيل الحكومة الجديدة قد يكون أسرع من سابقتها

مركز دراسات: من المرجح أن يجلب اقتراع 11 تشرين الثاني بعض التغيير

تناول تقرير لمركز المجلس الأطلسي للدراسات في واشنطن (Atlantic Council) بدءَ العراق خوضَ الانتخابات البرلمانية السادسة وسط استقرار أمني وتوافق بين النخب السياسية على إبقاء عجلة الحكم جارية، مشيرًا إلى أنه من المرجح أن يجلب اقتراع 11 تشرين الثاني بعض التغيير، حيث يُعيد تَوزيع الثقلَ البرلماني ويُسرّع بتشكيل الحكومة مقارنةً بالسابقة، في وقت ستواجه فيه الحكومة القادمة تحدياتٍ في ملفاتٍ متعددة من بينها إقرار تسوية مالية ونفطية مستقرة بين بغداد وأربيل ومعالجة أزماتٍ متعلقة بالمياه وتجارة المخدرات.

□ ترجمة حامد أحمد

وفي كل الأحوال، ستُجرى الانتخابات، ونتيجتها المرجحة هي إعادة توزيع للأوزان. غياب الصدر يمنح ائتلافَ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أفضلية، إذ يروّج لتحسين الخدمات، من طرق وكهرباء، كمنجزات واقعية. أما الكتل السُّنية فسيشهدون تنافسًا بين رموز تقليدية ومنافسين جدد. وداخل البيتَ الشيعي، ستتنافس أجنحة الإطار التنسيقي على القاعدة الشعبية نفسها.

لكن الحسم الحقيقي يأتي بعد الاقتراع. فالمحاصصة ستبقى، لأنها نابعة من واقع بنيوي لا يتغير: لا حزبَ يغطي كل الدوائر، ولا كتلة تطمح ببرنامج أغلبي، وذاكرةُ التفرد بالسلطة تقترن بالعنف. فالانتخابات تحدد الثمن لا البضاعة؛ الحصص الوزارية تُقسَّم وفق صيغ غير رسمية، والمساومات تدور حول الحقائب التي ستتبدل.

ويشير التقرير إلى أن مسألة احتمالية فوز رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بولاية ثانية، ستكشف آلية السلطة في العراق. فقد يحصد مقاعدَ أكثر، وحاز بعض الشعبية لتحسين الخدمات، لكن النخب تتذكر تجربة نوري المالكي: الولاية الثانية خطر لأنها قد تقود إلى تركيز السلطة. والسوداني يُتَّهَم أصلا بالنزعة المركزية. ومع ذلك، من دونه قد يتفكك ائتلافه سريعًا. لذلك، النتيجة المرجحة ليست ولايةً ثانية له، بل رئيس وزراء جديد على شاكلته: متوازنٌ بين طهران وواشنطن، تقنيٌّ المظهر، غيرُ مهدد لمصالح الآخرين.

الشيء الإيجابيُ هو أن تشكيل الحكومة قد يكون أسرع من الجمود الذي استمر عامًا في دوراتٍ سابقة، خصوصًا مع غياب الصدر والظروف الإقليمية المتوترة. السلبي أن الحكومة الجديدة قد تبقى قائمة على الولاء الحزبي، بواجهة تكنوقراط شكلية ومديرين عامين يُوزَّعون وفق منطق المحسوبية.

أما الاختبار الحقيقي لما بعد الانتخابات فهو ما إذا كانت النخب ستستغل الهدوء لترسيخ قواعد مؤسسية بدل الارتجال. الملف النفطي والمالي هو المجال الأوضح. فقد سمح الضغط الأمريكي الأخير بتحويل رواتب موظفي الإقليم واستئناف جزئي لتدفق النفط عبر جيهان التركيَ. يأمل المتفائلون أن تُبنى على هذه الخطواتِ قوانينُ نفطٍ وغازٍ واضحة تُقنِّن تقاسم الإيرادات وتمنعُ الابتزاز السنوي. لكن المتشائمين يحذرون من أن منطق المحاصصة سيُعيد استخدام النفط والرواتب كأوراق مساومة. ويشير التقرير إلى أنه بغض النظرِ عن الشخص الذي سيقود العراق لاحقًا، فإن حكومته ستواجه تحديات مختلفة قائمة، من ضمنها أزمة الميَاه والمناخ، حيث تسيطر تركيا وإيران على منابع الأنهار، وكذلك زيادة التصحر والجفاف في الجنوب، وارتفاع الحرارة، كلها تُدمّر سبل العيش الريفية وتدفع للهجرة إلى المدن التي تعاني أصلًا نقص الخدمات. انخفاض مناسيب المياه في الصيف ليس رقمًا فنيًا بل تهديدًا أمنيًا حضريًا. الحلول ممكنة — تغيير المحاصيل، تحديث الري، الطاقة الشمسية — لكن يجب التعامل مع المياه كأولوية أمن قومي تحت قيادة موحدة وميزانية خاصة.

من تبعاتِ أزمة المياه والتغير المناخي هجرةُ العوائل الريفية إلى المدن، ما يولّد صراعات عشائرية، وضعفًا في فرض القانون، وارتفاعًا في الجريمة. الحل يتطلب استثمارًا بلديًا مستدامًا، وتوفيرَ فرص عمل حقيقية.

منَ التحدّيات الأخرى المهمة التي ستواجهها الحكومة القادمة هو أسلوب التعامل مع ملف المخدرات والمتاجرة بها، حيث إن صناعتها وارتباطاتها بجماعات مسلحة وفساد إداري، يجعلها من الأمورً الخطيرة التيً يجب معالجتها. المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي ويجب دعمها بنهج صحي وقضائي متكامل، يشتمل على مَراكز علاج وحملات توعية وقضاة محميين من المسَاومات السياسيةً.

ويؤكد التقرير أن الانتخابات ستعيد توزيع الأوراق، وقد تنتج حكومةً أسرع من سابقاتها، لكن التحدي الحقيقي بعد الاقتراع هو تحويل الهدنة السياسية إلى قواعد عادلة تقلص الفجوة بين الشكل الدستوري والمضمون الفعلي للحكم. فالعراق يعرف كيف يُجري انتخابات ويُشكّل حكومات، لكنه يحتاج الصبرَ والانضباط لبناء مؤسسات لا تُساوَم عليها في أي مناورات سياسيةً مقبلة.

الانتخابات العراقية الحالية تُعدّ من أهم الاستحقاقات السياسية منذ سنوات، لأنها تأتي في فترة يُوصَف فيها العراق بأنه يعيش أكثر مراحله استقرارًا نسبيًا منذ ٢٠٠٣، لكنها أيضًا اختبارٌ هش لهذا الاستقرار في ظل تصاعد التحديات الداخلية والإقليمية خلال العامين الماضيين، بما في ذلك الحروب في غزة ولبنان والحرب بين إسرائيل وإيران في حزيران، وسقوط الرئيس السوري بشار الأسد في كانون الأول الماضي.

عن المجلس الأطلسي للدراسات

توقف مفاوضات تشكيل حكومة كردستان.. ما هي خيارات الديمقراطي الكردستاني؟

□ السليمانية / سوزان طاهر

بعد فترة من الهدوء، عاد التوتر مجددًا إلى الحزبين الكرديين الحاكمين في إقليم كردستان، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، على أثر إعلان الديمقراطيً توقفَ مفاوضات تشكيلَ حكومةَ الإقليم.

وكشف وفد الحزب الديمقَراطي الكردستاني المفاوض بعملية تشكيل حكومة الإقليم، يوم الخميس، عن معارضة الاتحاد الوطني الكردستاني أي اتفاق لتشكيل حكومة إقليم كردستان، قبل إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي المقررة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي، مؤكدًا أن هذا الأمر لا يصب في مصلحة الإقليم.

وقال الحزب في بيان إنه "رغم الحملات الواسعة التي أثيرت قبل انتخابات برلمان كوردستان بهدف تعطيلها أو إضعاف الحزب الديمقراطي، فإن الحزب، مستندًا إلى ثقته بجماهيره المخلصين له، قد شارك بفاعلية في انتخابات ناجحة كان هو الفائز الأول فيها على مستوى الإقليم، وأثبت مجددًا أنه يحظى بثقة كبيرة من شعب كوردستان".

وتابع: "بعد المصادقة على نتائج الانتخابات، وانطلاقًا من رؤيته للعمل المشترك، وتجديد الشرعية القانونية لمؤسسات الإقليم، واحترام إرادة شعب كردستان، وعملاً بتوجيهات زعيم الحزب، مسعود بارزاني، بفتح باب الحوار مع جميع الأطراف، بدأ وفدنا جولة لقاءات مع جميع القوى التي حصلت على مقاعد في البرلمان".

وبين أن "هذه اللقاءات مع الاتحاد الوطني الكردستاني وبقية الأطراف التي فازت بمقاعد برلمانية، اختارت بعض القوى أن تكون في موقع المعارضة، وقد احترمنا هذا الخيار". ولفت إلى أنه "في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤، عُقد أول اجتماع بين وفدي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية، وبعد سلسلة لقاءات، تقرر العمل على إعداد رؤية مشتركة لمرحلة الحكم المقبلة في الإقليم، بهدف تفعيل مؤسسات الإقليم بشكل متوازن، وتقاسم المسؤوليات والسلطات بما يخدم المصلحة العامة ويعزز مكانة إقليم كردستان". وأكمل بالقول: "بعد التوصل إلى رؤية مشتركة في أيار ٢٠٢٥، بدأنا النقاش حول آلية مشاركة الطرفين في السلطة ومؤسسات الحكم في الإقليم، وانطلق الحزب الديمقراطي من مبدأين أساسيين: احترام نتائج الانتخابات، ومراعاة ثقل ومكانة كل طرف والواقع القائم في الإقليم".

تصعيد المطالب

وبهذا الصدد، يؤكد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، شيرزاد حسين، أن الاتحاد الوطني كان يماطل في ملف تشكيل حكومة الإقليم. ولفت خلال حديثه لـ"المدى" إلى أن "الاتحاد الوطني بعد مقاطعة أحزاب المعارضة الكردية لحكومة الإقليم، ذهب إلى تصعيد مطالبه، ومنها ٥٠٪ من مناصب كردستان، ورئاسة الإقليم، وهذا غير منطقي".

وأضاف أن "الاتحاد الوطني هو من أصر على تأخير عملية تشكيل حكومة الإقليم إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في العراق، لغرض دمج عملية التفاوض سويّة، حكومة الإقليم، والحكومة الاتحادية".

من جانب آخر، يرى عضو الاتحاد الوطني الكردستاني، غياث سورجي، أن حزبه لم يماطل بهدف الحصول على المناصب.

وأوضح خلال حديثه لـ"المدى" أن "حزبه كان يصر على تغيير فلسفة الحكم في الإقليم، بحيث تكون حكومة تشاركية، وتكون لنا مشاركة في القرارات الاستراتيجية، وخاصة ملفات الأمن والنفط والاقتصاد وغيرها، ولا تكون هناك مناصب رئيسية محتكرة على الحزب الديمقراطي".

تُجرى الانتخابات التشريعية في العراق يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، حيث يحق لنحو ٣٠ مليون عراقي من أصل ٤٦ مليون نسمة الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في مجلس النواب الجديد، غيرَ أنَّ نحوَ سبعة ملايينَ منهم سيُحرَمون من المشاركة بسبَب عدم امتلاكهم بطاقات انتخابية نتيجةَ عدم تحديث بياناتهم.

ويشهدُ إقليم كردَستانَ أزمة سياسية مستمرة منذ الانتخابات الأخيرة، حيث تعثرت مفاوضات تشكيل الحكومة بين الحزبين الرئيسيين. وطبقًا للنظام الداخلي لبرلمان الإقليم، يتعين على رئيس الإقليم دعوة البرلمان المنتخب إلى عقد جلسته الأولى خلال عشرة أيام من المصادقة على نتائج الانتخابات، وإذا لم يدعُ الرئيس إلى عقد الجلسة الأولى، يحق للبرلمانيين عقدها في اليوم الحادي عشر للمصادقة على النتائج، فيما يترأس العضو الأكبر سنًا جلسات البرلمان قبل انتخاب الرئيس الدائم بعد تأدية القسم الدستوري.

وشهد البرلمان بدورته السادسة انعقاد جلسته الأولى في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، والتي تضمنت تأدية اليمين القانونية لأعضائه، وإبقاء الجلسة مفتوحة بسبب عدم حسم المناصب الرئيسة في الإقليم.

تأخير المفاوضات

وحول إمكانية ذهاب الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى خيارات أخرى، يشير الباحث في الشأن السياسي، لقمان حسين، إلى أن الحزب الديمقراطي يمتلك هذا الخيار، وقد يذهب إليه بعد الانتخابات البرلمانية.

وبيّن خلال حديثه لـ"المدى" أن "الاتحاد الوطني قام بتأخير مفاوضات تشكيل حكومة الإقليم، لكي تتزامن مع مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية، حتى يضمن منصب رئاسة الجمهورية".

وشدّد على أن "الاتحاد الوطني يخشى دخول الحزب الديمقراطي كمنافس على منصب رئاسة الجمهورية، لذلك عمد إلى تأخير مفاوضات تشكيل حكومة كردستان، لكي يربط هذا الملف، ويضمن المنصب".

وتابع أن "الحزب الديمقراطي يمتلك ٤٢ مقعدًا في برلمان كردستان، ويحتاج إلى تسعة مقاعد لكي يصل إلى ٥١ مقعدًا، وهو ما يشكل النصف زائد واحد، الذي يضمن له تحقيق الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة وتسمية الرئاسات، وهذا ممكن، إذا استطاع استمالة بعض القوائم الصغيرة ومنحها المناصب، وبالتالي قد يكون الاتحاد الوطني هو الخاسر الأكبر في هذه المعادلة".

تقرير: الانقسامات العراقية والضغوط الإقليمية تعرقل التعاون الأمني مع سوريا

□ متابعة / المدى

أشار «منتدى فكرة» في تقرير نشره، إلى أن استمرار تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الحدودية بين العراق وسوريا، بالتزامن مع انسحاب قوات التحالف الدولي، يفرض على بغداد والقيادة السورية الجديدة تعزيز التعاون الأمني بينهما. غير أن الانقسامات السياسية الداخلية في العراق، إلى جانب تعقيدات الموقف الإقليمي، ما تزال تحول دون تحقيق تقدم ملموس في هذا الاتجاه.وقال تقرير «منتدى فكرة» إن خطر تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الصحراوية المشتركة بين العراق وسوريا لا يزال قائما رغم الخسائر الميدانية التي مُني بها التنظيم في السنوات الماضية، مشيرا إلى أن هذه المناطق تحوّلت إلى بؤر مفتوحة أمام شبكات التهريب وتسلل المقاتلين في ظل تراجع المراقبة الجوية وانسحاب جزء من القوات الدولية.

وأوضح التقرير أن الانسحاب التدريجي لقوات التحالف الدولي من العراق يمثل نقطة تحول مفصلية، إذ يضع بغداد أمام تحديات أمنية معقّدة تتعلق بقدرتها على مواجهة التنظيمات المسلحة من دون الدعم الجوي والاستخباري الذي وفره التحالف منذ عام ٢٠١٤.

وأضاف أن التعاون مع دمشق لم يعد خياراً سياسياً فحسب، بل أصبح ضرورة أمنية لحماية الحدود الغربية ومنع تجدد الهجمات الإرهابية.وتناول التقرير جملة من الاتصالات السرية والعلنية التي جرت بين مسؤولين عراقيين والقيادة السورية الجديدة بعد سقوط نظام بشار الأسد في عام ٢٠٢٤.

وكشف أن رئيس جهاز المخابرات العراقي حامد الشطري زار دمشق عدة مرات، والتقى الرئيس السوري أحمد الشرع، في إطار مشاورات لتنسيق الجهود الأمنية. كما أشار إلى لقاء جمع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بالرئيس السوري في الدوحة ضمن مبادرة قطرية لتعزيز التعاون بين البلدين.وقال التقرير إن بغداد تخشى من استغلال الفراغ الأمني في سوريا بعد سقوط النظام السابق من قبل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الموجودين في مخيم الهول شمال شرقي البلاد، فيما تتوجس دمشق من عودة نفوذ الميليشيات العراقية الموالية لإيران إلى الأراضي السورية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وهو ما يجعل التعاون الأمني بين البلدين معقدا ومشدودا بين محاذير متبادلة.

وأضاف التقرير أن الانسحاب الغربي يفتح أمام بغداد فرصة لإعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية بعيدا عن الإملاءات الخارجية، إلا أن هذا المسار يواجه معوقات حقيقية ناجمة عن تضارب المصالح بين القوى الإقليمية. فتركيا، على سبيل المثال، تتابع بقلق أي مساع لإحياء خط أنابيب النفط كركوك–بانياس الذي توقف منذ عام ٢٠٠٣، خشية أن ينافس خط كركوك–جيحان الذي يعد من أهم خطوطها الاستراتيجية.كما أشار إلى أن دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر، تشارك أنقرة مخاوفها من تمدد النفوذ الإيراني في دمشق عبر البوابة العراقية.

وتعمل هذه الدول على تقديم مبادرات اقتصادية بديلة تهدف إلى تقليل اعتماد سوريا على النفط العراقي وربطها بمحاور عربية جديدة، في حين تسعى إيران إلى تثبيت نفوذها من خلال آلية تنسيق ثلاثية تضم طهران وبغداد ودمشق تحت شعار «مكافحة الإرهاب عبر الحدود».

وأكد التحليل أن الصراع الإقليمي ينعكس بشكل مباشر على الساحة السياسية العراقية، إذ ينقسم المشهد الداخلي بين تيار موال لطهران يعتبر أي تقارب مع سوريا الجديدة خيانة للحليف الإيراني، وتيار براغماتي يدعو إلى الانفتاح على دمشق انطلاقا من المصلحة الوطنية والأمن القومي العراقي.

وقد تجلى هذا الانقسام في الخلاف الذي أثاره رفض رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي دعوة الرئيس السوري لحضور قمة الجامعة العربية التي استضافتها بغداد، مقابل دعم السوداني لهذه الخطوة بوصفها ضرورية لتكامل الموقف العربي من الأزمة السورية.

وتابع التقرير أن مستقبل العلاقات العراقية–السورية مرهون بقدرة بغداد على تجاوز الضغوط الإقليمية والانقسامات الداخلية. ففي حال نجحت الحكومة العراقية في إدارة هذا التوازن، يمكن أن تشهد المرحلة المقبلة توسيعا لمجالات التعاون عبر إنشاء مراكز تنسيق حدودية مشتركة وإطلاق مشاريع اقتصادية وتنموية ثنائية، من بينها إعادة تأهيل خط أنابيب كركوك–بانياس.

أما السيناريو الأكثر احتمالاً، بحسب التقرير، فهو استمرار التعاون الأمني المحدود بين الجانبين في نطاق سري يقتصر على تبادل المعلومات وعمليات مشتركة ضد بقايا تنظيم الدولة الإسلامية.

وختم «منتدى فكرة» تحليله بالقول إن مسار التعاون بين بغداد ودمشق بعد الأسد لن يتضح إلا بقدر ما تستطيع الحكومتان تحييد الصراعات الإقليمية وصياغة معادلة أمنية واقعية تقوم على المصالح الوطنية المشتركة لا على التحالفات العابرة للحدود.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
علي حسين
مدير التحرير
ياسر السالم
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩ +
٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٨٠٠ +

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٦٤٤٤٩٠ +

بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧ +

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/
بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
Daily General Political Newspaper
Issued by: Al-Mada group for Media, culture & Art

مستشار رئيس الوزراء: حوارات تشكيل الحكومة تنطلق فور إعلان النتائج

رسائل حاسمة أمام صناديق فندق الرشيد: السوداني يرد على زيدان وتحديد مصير الحكومة المقبلة

□ بغداد / تميم الحسن

أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن الانتخابات جرت في "موعدها الدستوري"، فيما بدا وكأنه ردٌّ على تصريحات مثيرة أطلقها رئيس مجلس القضاء فائق زيدان عشية الاقتراع، تناولَت مسألةَ التوقيت الدستوري للانتخابات.

وفي المقابل، جدّد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بالتزامن مع انطلاق الانتخابات العامة للبرلمان، موقفَه بمقاطعة التصويت، قائلاً إن "المجرَّب لا يُجرَّب". وقد نشر أنصاره مقاطع فيديو تُظهر التزامهم بالبقاء في منازلهم استجابةً لدعوته.

أما زعماء الإطار التنسيقي، فبعد الإدلاء بأصواتهم في مركز خاص للشخصيات داخل المنطقة الخضراء في بغداد، أطلقوا تصريحات تضمّنت تلميحات وغمزًا حول الولاية الثانية، وتشكيل الحكومة المقبلة، والدور الأميركي المحتمل في المرحلة القادمة.

وكانت مراكز الاقتراع قد فتحت أبوابها، صباح أمس، عند الساعة السابعة، أمام أكثر من 21.4 مليون ناخب مسجَّل لاختيار أعضاء البرلمان السادس بعدَ عام 2003.

ومن المتوقع إعلان النتائج الأولية خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع، وسط منافسة بين أكثر من 7740 مرشحًا، تشكّل النساء نحو الثلث منهم، فيما خُصص 75 مقعدًا للأفراد فقط من أصل 329 مقعدًا للتمثيل أكثر من 46 مليون نسمة.

وقال السوداني، عقب الإدلاء بصوته في فندق الرشيد المخصّص لكبار المسؤولين داخل المنطقة الخضراء، إن "الحكومة أوفت بالتزاماتها بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري المحدّد"، مضيفًا أن "الحكومة أولت اهتمامًا كبيرًا لتعزيز النظام الانتخابي، ونجحت في تنظيم انتخابات مجالس المحافظات، وانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق".

وجاء تصريح السوداني بعد مفاجأة فجرها رئيسُ مجلس القضاء فائق زيدانَ عشية الاقتراع، أثارت جدلًا واسعًا وهددت بنسف العملية الانتخابية واحتمال إلغاء النتائج.

وتحدث زيدان، في مقالة نُشرت بصحيفة "الشرق الأوسط" يوم السبت الماضي، إن تحديدَ موعد الانتخابات تضمَّن "مخالفة دستورية"، مشيرًا إلى أن الاقتراع كان يُفترض أن يُجرى في 24 تشرين الثاني، وليس يوم أمس، على حدّ قوله.

وأدلى زيدان بصوته بعد السوداني في فندق الرشيد أيضًا، حيث لاقى ظهورُه اهتمامًا واسعًا من وسائل الإعلام بسبب تصريحاته المثيرة، في حين خطف رئيسُ الحكومة الأضواء عندما حضر إلى مركز الاقتراع برفقة والدته التي كانت تجلس على كرسيٍّ متحرّك.

وحتى منتصف النهار كان الإقبال ضعيفًا على مراكز الاقتراع، في حين جدّد مقتدى الصدر دعوته للمقاطعة. وقال الصدر في منشور: "تركتُ ملّةَ قوم لا يؤمنون بالوطن ولا بالإصلاح، وهم له مُنكرون"، مضيفًا: "المجرَّب لا يُجرَّب، شلع قلع"، وختم بوسم "مقاطعون للفساد والتبعية".

وفي السياق ذاته، نشر أنصارُ التيار الصدريِّ مقاطعَ فيديو وهم يقومون بأعمالٍ بيتيّةٍ من طبخٍ وتنظيف، بعد دعوة الصدر، الاثنين الماضي، لجمهوره بالبقاء في المنازل كأحد أدوات التعبير عن مقاطعة الانتخابات.

ونشرَ صالح محمد العراقي، المقرّب من الصدر، ستّ توصيات للمقاطعين للانتخابات، دعاهم فيها إلى البقاء في المنازل وجعل يومَ الاقتراع "يومَ عائلة وعبادة وطاعة"، وعدم عرقلة العملية الديمقراطية، مع الاستعداد لأيّ توجيه، وشكرَ اللهَ على "هداية المقاطعة" بعد انتهاء التصويت.

وجاءت التوصيات بعد دعوة الصدر السابقة إلى مقاطعة الانتخابات، قائلاً إن "المقاطعة إصلاح"، ومؤكدًا في رسالة لاحقة أن فاطمة الزهراء وأمير المؤمنين قاطعا الفساد، منتقدًا من يروّج لشعار "ادفعوا الأفسد بالفاسد".

رسائل فندق الرشيد

في مركز تصويت كبار الشخصيات داخل فندق الرشيد في المنطقة الخضراء، وجّه قادةُ الإطار التنسيقيِّ وساسةٌ بارزون جملةً من الرسائلَ السياسية تعكس ملامحَ ما بعد الانتخابات.

وقال نوري المالكي، زعيمُ "ائتلاف دولة القانون"، الذي كان أولَ المصوِّتين في الفندق، إن "العملية السياسية في العراق لا يمكن تشكيلها إلا بالتفاهمات والتوافقات"، في تلميحٍ واضح إلى أن مرحلة ما بعد الاقتراع لن تبتعد عن منطق المحاصصة والتسويات.

وأضاف أن الانتخابات جرت "رغم العقبات ومحاولات التأجيل"، محذرًا من أن أيَّ تأجيل كان سيؤدي إلى فقدان العملية السياسيةً شرعيتَها.

ويُقرأ موقف المالكي على أنه رسالةٌ تمهّد لإعادة تثبيت معادلة "التوافق الشيعي" في اختيار رئيس الحكومة المقبلة، وتأكيدٌ للتسريبات السابقة التي تحدثت عن اعتراض زعيم "دولة القانون" على تجديد الولاية لمحمد شياع السوداني.

أما عمار الحكيم، زعيمُ "تيار الحكمة"، فحاول إظهارَ موقف يبدو متمايزًا عن رأي نوري المالكي، إذ قال في رده على سؤال للصحفيين بعد الإدلاء بصوته بشأن ما يُتداولُ عن "فيتو" الإطار على تجديد ولاية السوداني: "ليس لدينا فيتو على أحد، وندعم أيّ شخصيةً مناسبة لرئاسة الوزراء".

وتأتي تصريحات الحكيم امتدادًا لمواقفه المخالفة لتوجهات زعيم "دولة القانون" خلال السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل، سواء في ملف تعديل قانون الانتخابات أو في الخلاف حول هوية رئيس الوزراء المقبل.

من جانبه، شدّد هادي العامري، زعيمُ منظمة بدر، في مؤتمر صحفي من داخل الفندق، على أن "التدخّلات والوصاية الأجنبية لم تعد، ونريد أن يكون الشعب العراقي هو صاحب القرار"، في خطاب يُفهم منه ردٌّ ضمني على المخاوف من تنامي الدور الأميركي المحتمل في العراق بعد تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة.

أما رئيسُ مجلس النواب محمد المشهداني، فأكّد على أن "إجراءَ الانتخابات في موعدها تجاوزَ التحديَ الأولَ"، متوقعًا مشاركةً أوسع من الدورات السابقة.

وعن الحكومة القادمة، شدّد المشهداني على أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى "حكومة كفوءة تربط الأمنَ المستقرَّ بالاقتصاد المزدهر".

إلى ذلك، أكّد فادي الشمري، مستشارُ رئيس مجلس الوزراء، أن الإطار التنسيقي اتفقَ على تشكيل الحكومة الجديدة بسرعة ودون تعطيل، في إشارة توحي بأن السوداني سيكون أحد أبرز أطراف المفاوضات المقبلة.

وقال الشمري، في مؤتمر صحفي، إن الانتخابات جسّدت مبدأ التداول السلمي للسلطة، مشيرًا إلى أن الحكومة أنجزت التزاماتها واختتمت عملها بتنظيم هذا الاستحقاق الديمقراطي.

وأضاف أن "القوى السياسية ستباشر حواراتها فور إعلان النتائج الرسمية، وأن الإطار لن ينتظر طويلًا للمضيّ بتشكيل الحكومة وفق الاستحقاقات الدستورية".

التصويت الخاص يفضح عمق النفوذ الحزبي داخل الأجهزة الأمنية ويحذر من انهيار حياد الدولة

□ بغداد / عبدالله علي العارضي

انتهت عملية التصويت الخاص للقوات الأمنية والعسكرية في أجواء وُصفت بـ"الهادئة والمنضبطة"، لكن خلف هذا الهدوء، ترتفع تحذيرات من أن المشاركة الواسعة في الاقتراع الخاص لا تعكس وعياً ديمقراطياً بقدر ما تكشف عن عمق النفوذ الحزبي داخل مؤسسات يُفترض أن تبقى محايدة.

وبينما أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن "العملية انتهت بدقة عالية ومن دون أي معرقلات"، يرى محللون وخبراء أن ارتفاع نسبة المشاركة يثير القلق أكثر مما يبعث على الطمأنينة.

الشريفي: المشاركة العالية تكشف اختراق المؤسسة الأمنية

الخبير الأمني أحمد الشريفي قال في حديثه لـ (المدى)، إن "قضية الإقبال في الاقتراع الخاص تدل على حقيقة في غاية الخطورة، فالأحزاب استطاعت أن تسيطر وتروض المؤسستين الأمنية والعسكرية لصالحها".

وأضاف أن "الاختراق الحزبي للمؤسسة الأمنية يطيح بأمرين أساسيين، أولهما التداول السلمي للسلطة، على اعتبار أن ذلك مشروط بضمان استقلالية المؤسسة، أما الثاني فهو أن الولاءات باتت حزبية أكثر من كونها وطنية، والدليل على ذلك هو تحكم الأحزاب بإرادة الناخب داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية".

ويشير الشريفي إلى أن "هذه المعادلة خطيرة جداً، لأن المؤسسات الأمنية والعسكرية تُعدّ الضامن الرئيس لعملية التداول السلمي للسلطة، وهي مشروطة بأن تكون مستقلة وذات ولاء وطني".

ويتابع بالقول: "الاصطفافات الحزبية أصبحت واضحة جداً، والمشاركة الواسعة في التصويت الخاص تدل على إحكام القبضة الحزبية على المؤسستين الأمنية والعسكرية".

ويحذر الشريفي من أن "خضوع إرادة المؤسسة الأمنية والعسكرية للأحزاب يعني أنها رُوّضت، وقد تُستخدم كوسيلة ضغط لإخراج العملية السياسية عن بعدها الديمقراطي"، مؤكداً أن "المشاركة العالية في الاقتراع الخاص تمثل انحرافاً خطيراً في المعادلة السياسية باتجاه الهيمنة الحزبية على حساب الأسس الديمقراطية".

من جانبه، يرى المحلل السياسي محمد زنكنة أن "التصويت الخاص لطالما شهد نسب مشاركة عالية لأسباب متعددة، منها ارتباط بعض الفئات بأجندات حزبية أو قومية أو مذهبية".

وقال في حديثه لـ (المدى)، إن "هناك حالات تهديد واضحة للمنتسبين، من بينها التهديد بالفصل أو الحرمان من الراتب أو حتى رهن الراتب داخل المؤسسات الأمنية، وهذه الممارسات ليست بالضرورة صادرة من المؤسسة نفسها، بل من الأحزاب التي تديرها عن بعد أو من أفراد محسوبين عليها".

ويشير زنكنة إلى أن "نسب المشاركة في التصويت الخاص لا يمكن مقارنتها بالتصويت العام، فالأعداد محدودة والمجال أضيق، لكن المؤشرات السياسية والاجتماعية تبقى مقلقة"، مبيناً أن "محافظات الجنوب شهدت في دورات سابقة عزوفاً كبيراً، وإتلافاً متعمداً للأوراق أو امتناعاً عن التصويت، بينما شهدت مناطق أخرى مشاركة أوسع".

ويضيف أن "ما يجري اليوم هو انعكاس للاختراق الحزبي داخل المؤسسات الأمنية"، محذراً من أن "العزوف المتوقع في التصويت العام سيؤثر سلباً على سمعة العراق الدولية، لأن انخفاض نسبة المشاركة سيضع البلاد في تصنيفات غير جيدة بمعايير الديمقراطية".

ويتابع زنكنة أن "المحافظات الشمالية ستشهد مشاركة أعلى، فيما ستبقى المحافظات الجنوبية والغربية في حالة عزوف واسع بسبب فقدان الثقة بالعملية الانتخابية".

في المقابل، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن "عملية التصويت الخاص انتهت بدقة عالية ومن دون أي معرقلات"، مؤكدة أن "نسبة المشاركة كانت كبيرة وغير مسبوقة"، في إشارة إلى نجاح التنظيم الفني والإجرائي للاقتراع في عموم المحافظات.

المحلل السياسي ورئيس صحيفة "المستقل" علاء الخطيب قال لـ (المدى)، إن "أجواء التصويت الخاص جرت بهدوء وسلاسة، لكن هذا الهدوء لا يخلو مما يُسمّى بالنار تحت الرماد".

وأوضح أن "نسبة التصويت العالية ترجع إلى عدة أسباب، فغالبية الفصائل المنضوية تحت هيئة الحشد الشعبي تتبع أحزاباً وكتلاً سياسية، وبالتالي هناك توجيه واضح في عملية التصويت".

وبيّن الخطيب أن "النظام القائم على المحاصصة جعل حتى القادة العسكريين يتأثرون بالتوجهات السياسية، فالمؤسسة العسكرية ليست خالية تماماً من الميل الحزبي رغم طابعها المهني"، مضيفاً أن "ارتفاع حدة الخطاب الطائفي في الآونة الأخيرة ساهم أيضاً في تحفيز الإقبال على التصويت الخاص، كردّ فعل على الاستفزازات السياسية والمذهبية".

وأشار إلى أن "دعوات المقاطعة التي أطلقتها بعض القوى السياسية أدت إلى نتيجة عكسية، إذ دفعت شرائح أخرى إلى المشاركة بشكل أوسع"، لافتاً إلى أن "المال السياسي لعب دوراً مؤثراً هذه الدورة، من خلال الحملات الإعلانية والمهرجانات والمطبوعات الدعائية التي غذت العقل الجمعي بضغط إعلامي مكثف".

وأضاف الخطيب أن "هناك شواهد ميدانية على تدخل بعض القادة الأمنيين في توجيه المنتسبين لاختيار جهات محددة"، معتبراً أن "هذه الضغوطات السياسية والإعلامية أدت إلى ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت الخاص".

ويختتم بالقول: "سننتظر نتائج التصويت العام لنرى إن كانت المعادلة السياسية ستتبدل أم ستبقى خاضعة للهيمنة الحزبية ذاتها".

بينما تصف المفوضية سير العملية الانتخابية بالمنضبط والدقيق، يرى المراقبون أن ارتفاع المشاركة في التصويت الخاص ليس مؤشراً صحياً، بل علامة على تمدد الولاءات السياسية داخل مؤسسات الدولة.

ففي الوقت الذي يُفترض أن تكون القوات المسلحة رمزاً للحياد، تبدو اليوم جزءاً من معادلة حزبية متشابكة، قد تعصف بما تبقى من الثقة بالانتخابات وبمفهوم التداول السلمي للسلطة.

الإطار التنسيقي يؤكد التزامه بالمدد الدستورية ويدعو لمشاركة واسعة في الانتخابات

□ بغداد / المدى

أكد الإطار التنسيقي، الذي يضم أغلب القوى الشيعية، أمس الاول، «حرصة» على الالتزام بالمدد الدستورية لتشكيل الحكومة المقبلة.

وذكر الإطار التنسيقي في بيان، عقب اجتماع له عشية الانتخابات، إن «المجتمعين أكدوا في مستهل الاجتماع على وحدة مكوّنات الإطار التنسيقي وتماسكه، مشددين على أن الإطار سيبقى كياناً وطنياً جامعاً، وأن قواه السياسية ستعود إلى التلاقي والتحالف بعد الانتخابات ضمن رؤية موحّدة تحفظ استقرار الدولة وتعبّر عن إرادة جماهيرها».

ودعا الإطار التنسيقي «جميع أبناء الشعب العراقي إلى المشاركة الواسعة والفاعلة في الانتخابات، بوصفها حقاً دستورياً وواجباً وطنياً يعبّر عن الإرادة الحرة للمواطنين ويعزّز المسار الديمقراطي»، مؤكداً أن «المشاركة الواعية هي الطريق الأمثل لبناء دولة العدل والخدمة والازدهار».

كما شدّد الإطار على «حرصه على حماية العملية الانتخابية والسياسية، وضمان نزاهتها وشفافيتها، مؤكداً أن سلامة الانتخابات تمثل مسؤولية وطنية مشتركة تقتضي تعاون جميع القوى والمؤسسات المعنية».

وأعرب الإطار «عن تقديره العالي لجهود القوات الأمنية التي تؤمّن المراكز الانتخابية وتحافظ على استقرار البلاد في هذا اليوم الوطني الكبير، مثمناً في الوقت نفسه اقبالهم الكبير في التصويت الخاص، وكما ثمن الإطار دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إدارة العملية والإشراف عليها وفق المعايير المهنية والقانونية المطلوبة».

وأكد المجتمعون أن «الإطار التنسيقي سيكون حريصاً على احترام المدد الدستورية الخاصة بتشكيل الحكومة المقبلة، وعلى المضي في تنفيذ الاستحقاقات الدستورية ضمن توقيتاتها المحددة، وفق إرادة الشعب ونتائج صناديق الاقتراع».

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

وسط مؤشرات على ارتفاع أعدادها

تصاعد الجدل حول الأوراق الانتخابية الباطلة في التصويت الخاص

"ما إن أُعلن عن إغلاق صناديق اقتراع التصويت الخاص حتى أُثير الجدل حول أوراق الاقتراع الباطلة، وسط مؤشرات على ارتفاع أعدادها في التصويت المذكور. ويأتي الجدل الحاصل في ظل مقاطعة معلنة للانتخابات البرلمانية من أطراف سياسية وشعبية مؤثرة في المشهد السياسي."

□ ذي قار / حسين العامل

ففي الوقت الذي تنظر فيه الأطراف المؤيدة للمشاركة بالانتخابات على أنها حالة طبيعية تحصل في جميع الانتخابات، ترى الأطراف المقاطعة أن تضخّم أعداد الاستمارات الباطلة في الانتخابات البرلمانية الحالية يدخل ضمن المقاطعة الانتخابية المعلنة، وأن عدداً من عناصر القوات الأمنية وعناصر الحشد المُرغمين على التصويت استخدموا هذه الطريقة للتعبير عن موقفهم غير المؤيد للانتخابات.

وقد اتصلت (المدى) بمدير إعلام مكتب انتخابات ذي قار رائد عزيز لمعرفة عدد الاستمارات الباطلة في الاقتراع المذكور، غير أنه اعتذر عن ذلك لعدم توفرها في حينها، ووعد بموافاتنا بها في وقت لاحق.

وبالمقابل تداول مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي نماذج من استمارات تشير إلى أعداد المشاركين في بعض المحطات الانتخابية، وقد أظهرت بيانات أحد النماذج التي اطلعت عليها (المدى) أن عدد أوراق الاقتراع الباطلة في واحدة من المحطات يشكّل ٤٠ ورقة انتخابية من أصل ٢٢٥ ورقة اقتراع داخل الصندوق.

فيما دعا القيادي في تيار الخط الوطني حامد السيد مفوضية الانتخابات إلى الكشف عن نسبة الأوراق التالفة من مجموع التصويت الخاص، مؤكداً في منشور على مدونته الشخصية أن "الحقيقة في الورق التالف لا في النسب المعلنة للمشاركة".

فيما يشير آخرون إلى إتلاف متعمد للأوراق الانتخابية أو امتناع عن التصويت في الاقتراع الخاص، إذ يقول المحلل السياسي محمد زنكنة في حديث سابق لـ(المدى) إن "التصويت الخاص لطالما شهد نسب مشاركة عالية لأسباب متعددة، منها ارتباط بعض الفئات بأجندات حزبية أو قومية أو مذهبية"، وأضاف أن "هناك حالات تهديد واضحة للمنتسبين، من بينها التهديد بالفصل أو الحرمان من الراتب أو حتى رهن الراتب داخل المؤسسات الأمنية، وهذه الممارسات ليست بالضرورة صادرة من المؤسسة نفسها، بل من الأحزاب التي تديرها عن بُعد أو من أفراد محسوبين عليها".

ويشير زنكنة إلى أن "محافظات الجنوب شهدت في دورات سابقة عزوفاً كبيراً، وإتلافاً متعمداً للأوراق أو امتناعاً عن التصويت، بينما شهدت مناطق أخرى مشاركة أوسع".

وبدوره يقول مدير مكتب منظمة تموز للتنمية الاجتماعية في محافظة ذي قار رزاق عبيد ظاهر لـ(المدى) إن "نسبة المشاركة في الاقتراع الخاص تجاوزت ٨٠ بالمئة، وإن ظهور أوراق باطلة بنسبة عالية لا يؤثر على نسبة المشاركة"، مبيناً أن "نسبة الاقتراع الخاص بالمجمل محدودة التأثير على نتائج الانتخابات كونها تشكل نحو ٧ بالمئة من القوة التصويتية التي تُقدَّر بأكثر من ٢١ مليون ناخب يحق له التصويت في عموم العراق".

ويجد ظاهر أن "أعداد أوراق الاقتراع الباطلة في التصويت الخاص الحالي تكاد تكون مساوية لأعدادها في الدورات الانتخابية السابقة التي شهد بعضها مقاطعة للانتخابات"، منوهاً إلى أن "طبيعة الاقتراع في التصويت الخاص تختلف نوعاً ما عن التصويت العام، ولا سيما لدى منتسبي القوات الأمنية، حيث يكون الالتزام بالمشاركة أكبر وتأثير المرؤوسين واضحاً على مجريات العملية الانتخابية".

ورجّح مدير مكتب منظمة تموز أن يعود أحد أسباب إتلاف ورقة الاقتراع إلى أن يكون المنتسب مضطراً للمشاركة بالتصويت تجنباً للإحراج أمام مسؤوليه، ومن ثم يقوم بإتلاف تلك الورقة أثناء عملية التصويت"، واسترسل: "فيما هناك عملية إتلاف تكون ناجمة عن خطأ غير متعمد يُبطل ورقة الاقتراع".

وبدوره عزا رئيس منظمة التواصل والإخاء الإنسانية السيد علي الناشي أسباب ارتفاع نسبة أوراق الاقتراع الباطلة إلى حداثة التجربة الانتخابية لدى عدد غير قليل من منتسبي القوات الأمنية الجدد، وأوضح لـ(المدى) أن "القوات الأمنية استقبلت مؤخراً أعداداً كبيرة من المنتسبين بما يُعرف بـ(العقود)، ومعظم هؤلاء لم يشاركوا في الانتخابات السابقة، وبذلك تكون الأخطاء واردة"، لافتاً إلى أن "بعض الناخبين يقوم بالتأشير على أكثر من اسم في الاستمارة، وبذلك تُعدّ هذه الاستمارة باطلة".

ولم يستبعد الناشي أن يعود إبطال بعض الأوراق الانتخابية إلى موقف مقاطع للانتخابات، وأوضح: "ربما يكون الإبطال لموقف مقاطع وربما لا"، وأردف: "كلا الاحتمالين وارد في ظل عملية انتخابية تشهد مقاطعة من بعض الأطراف السياسية".

وأفاد مكتب انتخابات ذي قار بأن سير الانتخابات في المراكز الانتخابية يجري بصورة طبيعية ضمن العملية الانتخابية الخاصة بالتصويت العام التي انطلقت صباح يوم الثلاثاء (١١ تشرين الثاني) الجاري في عموم البلاد، مؤكداً تجهيز ٥٢٧ مركزاً انتخابياً بواقع ٣٥ مركزاً انتخابياً للتصويت الخاص و٤٩٢ مركزاً للتصويت العام، واعتماد خطة أمنية خاصة بالانتخابات تتضمن نشر ثلاثة أطواق من القوات المسلحة لحماية مراكز الاقتراع ومدن المحافظة.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أعلنت يوم الأحد (٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥) عن أن نسبة المشاركة بعملية التصويت الخاص بلغت ٨٢,٤٢٪، وأن "عدد المصوّتين الكلي للتصويت الخاص في عموم البلاد تجاوز مليوناً و١٠٠ ألف".

المدونة الجعفرية تواجه انتقادات دولية وموجة نزوح للأمهات إلى كردستان

□ بغداد / سجى رياض

أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الماضي بيانًا أشارت فيه إلى أن مدونة الأحوال الشخصية الجعفرية التي أقرها مجلس النواب العراقي رسميًا في ٢٧ آب/أغسطس، تُميز ضد النساء وتجعل منهن مواطنات من الدرجة الثانية. وكانت منظمة العفو الدولية قد حذرت قبل عام من أن تعديل القانون يفتح الباب أمام تقنين الزيجات غير المسجلة، التي غالبًا ما تُستخدم للتحايل على قوانين زواج الأطفال.

وفي هذا السياق، تقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان الدكتورة بشرى العبيدي لـ«المدى»: «للأسف، هذا التشخيص صحيح جدًا، فالمدونة تعاملت مع المرأة العراقية كدرجة أدنى من المواطن الرجل، وهذه كارثة بكل المقاييس. من خلال خبرتي القانونية، أرى أن المدونة بعيدة عن قواعد المساواة والعدالة والإنصاف التي تشكل أساس حقوق الإنسان، كما أنها تخاطب المواطن على أساس الجنس، وهو ما يخالف المادة ١٤ من الدستور».

وأضافت العبيدي أن المدونة «نسفت كل ما تحقق من تقدم قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، وجعلت الرجل المتحكم بمصير المرأة، إذ تشترط أن تكتب المرأة شروطها في عقد الزواج كما لو كانت بحاجة إلى إثبات حقوقها، ما يعكس انعدام الثقة. كما أن ارتفاع نسب الطلاق مؤشر خطير على غياب الاستقرار الذي كان ينبغي أن تعززه المودة والرحمة المنصوص عليهما في القرآن». ودعت العبيدي إلى استمرار الرفض المجتمعي للمدونة، قائلة: «وجودها خرق حقيقي للدستور. يجب على مجلس النواب أن يتخذ موقفًا حازمًا لحماية الحقوق الدستورية، فالمدونة لا تُعدّ قابلة للتعديل لأنها قائمة على خطأ جوهري، والحل هو إلغاؤها بالكامل».

من جانبه، أوضح المحامي محمد جمعة أن «قضايا الحضانة ضمن المدونة ولّدت مشاكل كثيرة، إذ تتعرض أمهات لاعتقالات بسبب رفضهن تسليم أطفالهن». وأضاف أن «تقارير إعلامية ومنظمات حقوقية أكدت نزوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ أم إلى إقليم كردستان خشية فقدان الحضانة، وهو رقم كبير بالنظر إلى أن المدونة لم يمضِ على تطبيقها سوى أشهر قليلة».

وأشار جمعة إلى أن «هذه الظاهرة الخطيرة ترافقها زيادة في نسب الطلاق، إذ أصبح الرجل قادرًا على إنهاء الزواج بكلمة واحدة، وتسقط بذلك حقوق الزوجة ببساطة. كما أن الخلافات بين العائلات داخل المحاكم ازدادت حتى قبل الزواج، إذ يختلف الطرفان حول تطبيق المدونة أو القانون القديم، ما يعكس حجم الانقسام الذي تسببت به».

وختم جمعة بالقول إن «من الممكن جعل المدونة اختيارية للطرفين، بحيث تُطبّق فقط في حال موافقة الزوجة الصريحة على بنودها، لا أن تُفرض عليها قسرًا، فالعقود الشرعية تقوم على التراضي لا الإكراه».

الانتخابات بين الآمال الاقتصادية والمأزق المالي: هل ينجح البرلمان الجديد في إنقاذ الاقتصاد؟

□ متابعة / المدى

مع انطلاق الانتخابات العامة في العراق، تتجه الأنظار إلى التحدي الأكبر الذي ينتظر الحكومة المقبلة والمتمثل في إنقاذ اقتصاد البلاد الهش والمعتمد بشكل شبه كلي على النفط، وسط تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الانتخابات قادرة على إحداث تحول حقيقي نحو اقتصاد منتج ومتنوع أم أنها ستعيد إنتاج المأزق الهيكلي ذاته.

الخبير الاقتصادي حميد الساعدي أوضح أن العراق يواجه تحديات هيكلية عدة، أبرزها الاعتماد على النفط، وارتفاع البطالة بين الشباب، وتضخم القطاع العام غير المنتج. كما أشار إلى أن الفساد الإداري والمالي المستشري يعرقل أي خطوة جادة نحو التنمية، ويتسبب في هدر مستمر للموارد.

وبيّن الساعدي أن الاستقرار السياسي الناتج عن الانتخابات يمكن أن يشكّل قاعدة لإصلاح النظام المصرفي وتنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن الحملات الانتخابية ركزت على ثلاث نقاط رئيسة: مكافحة الفساد عبر الأتمتة، تنويع الاقتصاد بدعم الزراعة والصناعة والسياحة، ومعالجة البطالة عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في المقابل، استبعد الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي حدوث تغيير جوهري في الوضع الاقتصادي، مؤكداً غياب البرامج الاقتصادية لدى الكتل السياسية. وأوضح أن الإيرادات غير النفطية لا تتجاوز 10 مليارات دولار سنوياً، فيما تلتهم رواتب الموظفين والإعانات الاجتماعية معظم الإيرادات النفطية.

وأشار المرسومي إلى أن الدين الحكومي الداخلي بلغ نحو 91 تريليون دينار (69 مليار دولار) وهو مرشح لبلوغ 100 تريليون دينار بنهاية العام الجاري، ما قد يدفع الحكومة المقبلة إلى تبني برنامج إصلاحي قاس يشبه «الورقة البيضاء» التي طرحها مصطفى الكاظمي، متوقعاً أن يتضمن هذا البرنامج إجراءات مؤلمة مثل تعديل سعر الصرف وتقليص الدعم الحكومي ورفع الضرائب.

أما الخبير الاقتصادي محمود داغر، فعدّ أن هيمنة القطاع العام على القرار الاقتصادي تشكل العقبة الكبرى أمام تنويع الاقتصاد، مؤكداً أن الموارد المالية تدار «بشكل شعبوي» لكسب رضا الشارع من خلال زيادة النفقات التشغيلية. ودعا داغر إلى تقليص هذه النفقات وإنشاء صندوق سيادي مستقل عن المحاصصة، مشدداً على أن «الاقتصاد العراقي يحتاج إلى جراحات مؤلمة لا إلى وعود انتخابية».

وفي السياق ذاته، أكد الخبير المالي حيدر الشيخ أن ملامح السياسة الاقتصادية المقبلة ستتضح من خلال البرنامج الحكومي للمرحلة الجديدة، مشيراً إلى ضرورة رسم خارطة طريق اقتصادية طويلة الأمد، وفتح شراكات استثمارية مع الشركات العالمية لتطوير البنى التحتية.

وشدد الشيخ على أن إقرار القوانين الأساسية للإصلاح، وفي مقدمتها قانون النفط والغاز، ما زال مرهوناً بالتوافق السياسي بين بغداد وأربيل، موضحاً أن حل هذا الخلاف سيكون مفتاحاً حاسماً لدفع عجلة الإصلاح الاقتصادي في البلاد.

الدفع الإلكتروني في العراق.. خطوة حاسمة ضد الفساد والبيروقراطية

"يتجه العراق بخطوات متسارعة نحو التحول الرقمي عبر إلزام المؤسسات والمتاجر بتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني، في مسعى حكومي يرمي إلى محاربة الفساد والبيروقراطية وتحقيق شفافية مالية شاملة ضمن إصلاح اقتصادي يعد من أبرز التحولات في تاريخ البلاد الحديث."

يخوض العراق اليوم معركة كبرى لإعادة تعريف علاقته بالمال والإدارة، إذ لم يعد التحول الرقمي ترفًا فكريًا بل أصبح سلاحًا إستراتيجيًا لمواجهة الفساد المستشري والبيروقراطية المعرقلة. فحملة الحكومة العراقية لتفعيل الدفع الإلكتروني وأتمتة الخدمات تمثل ثورة هادئة تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر شفافية وعدالة وكفاءة.

على مدى عقود طويلة، هيمن التعامل النقدي على مفاصل الاقتصاد العراقي، ما خلق بيئة مثالية لنمو الفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال. وإدراكًا لذلك، اتخذت الحكومة قرارات وُصفت بالجريئة بقيادة البنك المركزي، من بينها إلزام الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما في ذلك محطات الوقود والمتاجر الكبرى والمطاعم والصيدليات، بتوفير أجهزة الدفع الإلكتروني (POS).

لا تقتصر أهداف هذا القرار على مواكبة التطور المالي العالمي، بل تتجاوز ذلك إلى تعزيز الشفافية عبر تسجيل كل عملية دفع إلكتروني، ما يجعل حركة الأموال قابلة للتدقيق والمراقبة، ويضيّق الخناق على التلاعب المالي. كما يسهم في إدماج الأنشطة التجارية ضمن النظام المالي الرسمي، بما يضمن خضوعها للضرائب ويزيد من إيرادات الدولة.

إلى جانب ذلك، تعزز هذه الخطوة الشمول المالي من خلال تشجيع المواطنين على فتح حسابات مصرفية واستخدام البطاقات الإلكترونية، ما يدمج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المصرفي الرسمي ويمنحها وصولًا أفضل إلى الخدمات المالية. وفي موازاة هذه الخطوات، تمضي الحكومة في مشروع أتمتة الخدمات الحكومية الذي يشكل ضربة قاصمة للبيروقراطية. فقد أتاحت منصات مثل بوابة «أور» الإلكترونية للمواطنين والشركات إنجاز معاملاتهم عن بُعد، بدءًا من تسجيل الشركات وصولًا إلى دفع الفواتير والحصول على الوثائق الرسمية.

تسهم الأتمتة في الحد من الفساد عبر تقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف الحكومي، وتوحيد الإجراءات والرسوم، وخلق مسار رقمي قابل للتدقيق يمكن للجهات الرقابية مراجعته. كما أن تطبيق نظام «الأسيكودا» الجمركي العالمي ساعد في توحيد الرسوم وتقليل التقديرات الشخصية للموظفين، مما رفع إيرادات الدولة وجعل بيئة الاستيراد والتصدير أكثر شفافية وجاذبية للاستثمار.

ورغم ما يواجهه هذا التحول من تحديات، مثل مقاومة التغيير من قبل المستفيدين من الوضع القائم، وضعف البنية التحتية للاتصالات، والحاجة إلى رفع الثقافة الرقمية لدى المواطنين، فإن الإرادة السياسية الواضحة والمضي بالإصلاحات يبعثان على التفاؤل.

إن الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في العراق لا يُعد مشروعًا تقنيًا فحسب، بل رؤية شاملة لبناء دولة حديثة تقوم على الشفافية والكفاءة وخدمة المواطن، في معركة تبدو صعبة لكنها تستحق أن تُخاض حتى نهايتها.

خطر تقسيم غزة يلوح في الأفق مع تعثر خطة ترامب

□ ترجمة المدى

تتزايد احتمالات تقسيم غزة فعلياً بين منطقة تسيطر عليها إسرائيل وأخرى تخضع لسيطرة حماس، في وقت تتعثر فيه جهود تنفيذ خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب بما يتجاوز وقف إطلاق النار.

قال ستة مسؤولين أوروبيين مطلعين مباشرة على الجهود لتنفيذ المرحلة التالية من الخطة، إنها متوقفة فعلياً، وأن إعادة الإعمار تبدو الآن مرجحة فقط في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية — وهو ما قد يؤدي إلى سنوات من الانقسام، حسبَ تحذيرهم.

الخط المعروف بـ "الخط الأصفر" يحدد حدود المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل داخل غزة، والحياة هناك شديدة الخطورة بالنسبة للفلسطينيين القريبين منه. ويقول الأهالي إن هناك إطلاق نار يومي، والقذائف تسقط بالقرب منهمْ طوال الوقت.

وفقاً للمرحلة الأولى من الخطة، التي دخلت حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بات الجيش الإسرائيلي يسيطر على ٥٣٪ من أراضي غزة، بما في ذلك جزء كبير من الأراضي الزراعية، ومدينة رفح في الجنوب، وأجزاء من مدينة غزة ومناطق حضرية أخرى.

أما قرابة مليوني فلسطينيٍّ فقد حُشروا في مخيمات خيام وبين أنقاض المدن المدمرة في الجزء المتبقي من غزة الخاضع لسيطرة حماس.

تُظهر لقطات جوية التقطتها رويترز في تشرين الثاني/نوفمبر حجم الدمار الكارثي في شمال شرق مدينة غزة عقب الهجوم الإسرائيلي الأخير قبل وقف إطلاق النار، بعد شهور من القصف. وقد أصبحت المنطقة الآن مقسّمة بين سيطرة إسرائيلية وفلسطينية.

المرحلة التالية من الخطة تنص على انسحاب إسرائيلي إضافي من ما يُعرف بـ"الخط الأصفر" الذي تم الاتفاق عليه في خطة ترامب، بالتوازي مع إنشاء سلطة انتقالية لإدارة غزة، ونشر قوة أمنية متعددة الجنسيات تتولى مهام الجيش الإسرائيلي، إلى جانب نزع سلاح حماس وبدء عملية إعادة الإعمار.

وفي الأسابيع الأخيرة، قتلت إسرائيل عشرات الأشخاص الذين زعمت أنهم كانوا يعبرون الخط ويهددون جنودها. وقد رُسم الخط في البداية على خرائط القطاع من قبل مفاوضي وقف إطلاق النار، لكنه أصبح محدداً فعلياً بكتل صفراء على الأرض.

تسيطر القوات الإسرائيلية على أجزاء كبيرة من غزة، التي دمّرها القتال. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قُتل ٢٤٣ فلسطينياً وأصيب ٦١٩ آخرون منذ بدء الهدنة الهشة بين إسرائيل وحماس. هذه الهدنة لا توفر أي حماية لمن يعيشون قرب "الخط الأصفر".

وبدون دفع أمريكي قوي لكسر الجمود، يبدو أن الخط الأصفر سيتحول إلى حدود فعلية دائمة تقسم غزة إلى قسمين، وفقاً لـ ١٨ مصدراً، بينهم المسؤولون الأوروبيون الستة ومسؤول أمريكي سابق مطلع على المفاوضات.

وقد أعدت الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن يمنح القوة الدولية والهيئة الانتقالية تفويضاً لمدة عامين، لكن ١٠ دبلوماسيين قالوا إن الحكومات لا تزال مترددة في إرسال قوات.

وأضافوا أن الدول الأوروبية والعربية على وجه الخصوص لن تشارك إذا تجاوزت المهام حدود حفظ السلام لتشمل مواجهة مباشرة مع حماس أو فصائل فلسطينية أخرى.

قال نائبُ الرئيس الأمريكيِّ جي دي فانس وصهرُ ترامب جاريد كوشنر الشهرَ الماضي إن أموالَ إعادة الإعمار يمكن أن تبدأ بالتدفق إلى المنطقة الخاضعة لإسرائيل حتّى قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، في محاولة لخلق "مناطق نموذجية" يمكن لبعض سكان غزة العيش فيها.

وقال مايكل وحيد حنا، مدير برنامج الولايات المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية، إن مثل هذه المقترحات الأمريكية تشير إلى أن الواقع المجزأ على الأرض قد يصبح "أمراً دائماً وطويل الأمد."

وقال متحدثٌ باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن "تقدماً كبيراً" تحقق في تنفيذ خطة ترامب، لكنه أقر بوجود "عمل إضافي"، دون أن يجيب على سؤال ما إذا كانت إعادة الإعمار ستقتصر على المنطقة الإسرائيلية.

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فقال إن إسرائيل لا تنوي إعادة احتلال غزة أو حكمها، رغم دعوات وزراء اليمين المتطرف في حكومته إلى إحياء المستوطنات التي تم تفكيكها عام ٢٠٠٥. كما عارض الجيش الإسرائيلي هذه الدعواتَ للسيطرة الدائمة على غزة أو إدارتها مدنياً، بينما تعهد نتنياهو بالحفاظ على منطقة عازلة داخل غزة على طول الحدود لمنْع تكرار هجوم حماس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ الذي أشعل الحرب.

قامت القوات الإسرائيلية بوضع كتل إسمنتية صفراء ضخمة لتحديد خطِّ الانسحاب، وتبني بنيةً تحتية على الجانب الذي تسيطر عليه. وفي حي الشجاعية بمدينة غزة، اصطحب الجيش الصحفيين الأسبوع الماضي إلى موقع عسكريٍّ محصن منذ وقف إطلاق النار.

وتُظهر صور الأقمار الصناعية أن التربة وأنقاض المباني جُرفت لتشكيل مرتفعات تحصينية توفر مواقع مراقبة للقناصةً، بينما تم تمهيد الطرق بالإسفلت حديثاً.

وقال المتحدثُ العسكري الإسرائيلي ناداف شوشاني إن وجود الجنود هناك هدفه منع تسلل المسلحين إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل، مضيفاً أن إسرائيل ستتحرك للانسحاب أكثر عندما تفي حماس بالتزاماتها، بما في ذلك نزع السلاح ووجود قوة دولية.

وأضاف: "حالَ تلتزمْ حماسُ بجانبها من الاتفاق، نحن مستعدون للمضيِّ قدماً."

من جانب آخر، قال وزيرُ الخارجية الألماني يُوهان وادفول في مؤتمر المنامة إن على المجتمع الدولي التحرك بسرعة لملء الفراغ الأمني في غزة، محذراً من أن عودة حماس ستدفع إسرائيل إلى استئناف عملياتها العسكرية.

من جانبه، قال حازم قاسم، المتحدثُ باسم حماس في مدينة غزة، إن الحركة مستعدة لتسليم السلطة إلى كيان فلسطينيٍّ تكنوقراطيٍّ من أجل بدء إعادةً الإعمار، مضيفاً بالقول: "جميعُ مناطق غزةَ تستحقُّ إعادةَ الإعمارِ على قدمِ المساواة."

وتناقشَ بعض الأطراف، بحسب مسؤولين أوروبيين ودبلوماسيٍّ غربيٍّ، فكرةَ أن تقومَ حماس بتفكيك أسلحتها تحت إشراف دوليٍّ بدلاً من تسليمها لإسرائيل أو قوّة أجنبية.

في المقابل، ترغب الدول الأوروبية والعربية في عودة السلطة الفلسطينية وقوات شرطتها إلى غزة بالتوازي مع نشر القوة متعددة الجنسيات لتسلم الحكم من حماس. وقد تم تدريب آلاف الضباط في مصر والأردن استعداداً لذلك، لكن إسرائيل ترفض أي دورٍ للسلطة الفلسطينية.

عن وكالات عالمية

ترامب يحذر من «كارثة اقتصادية وأمنية» إذا خسرت إدارته قضية الرسوم أمام المحكمة العليا

□ متابعة / المدى

حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، من تداعيات خطيرة على اقتصاد الولايات المتحدة وأمنها القومي في حال رفضت المحكمة العليا استخدامه قانون سلطات الطوارئ لفرض رسوم جمركية شاملة على معظم الدول، مشيراً إلى أن الخسارة في القضية قد تكلف البلاد تريليونات الدولارات.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة «ستواجه كارثة اقتصادية وأمنية» إذا قضت المحكمة العليا بعدم قانونية استخدامه قانون «الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية» لعام ١٩٧٧ لفرض رسوم جمركية واسعة على الواردات من أغلب دول العالم.

وأضاف ترامب أن إدارته تخطط لتقديم منحة نقدية بقيمة ٢٠٠٠ دولار للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من عائدات الرسوم الجمركية، بينما ستُستخدم الإيرادات المتبقية لخفض الدين العام الأميركي. وأكد أن هذه الخطوة تأتي ضمن رؤية اقتصادية تهدف إلى «تحقيق العدالة للطبقة الوسطى» وتعزيز الاستقرار المالي.

وكان ترامب قد أعاد طرح فكرة «توزيع أرباح الرسوم» على الأميركيين، مكرراً في منشور على موقع «تروث سوشيال» الأحد، وفي تصريحات خلال مراسم أداء اليمين للسفير الأميركي الجديد في الهند سيرجيو غور، أن الإدارة ماضية في تنفيذ الخطة خلال العام المقبل. من جهته، أوضح كيفن هاسيت، كبير المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض، أن الإدارة كانت تنوي تخصيص عائدات الرسوم بالكامل لتقليص العجز المالي، لكنها رأت «فرصة لإعادة توجيه جزء منها نحو دعم مباشر للأسر»، بعد الارتفاع الكبير في إيرادات الضرائب.

ويأتي هذا الإعلان بينما تواجه إدارة ترامب تراجعاً في الشعبية نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار التضخم، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة في ولايات نيوجيرسي وفيرجينيا ونيويورك، حيث صوّت كثير من الناخبين لصالح المرشحين الديمقراطيين احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة.

في المقابل، انتقد ترامب تقارير إعلامية تفيد بأن الحكومة الأميركية قد تضطر إلى رد مبالغ ضخمة من الرسوم إذا خسر القضية، قائلاً إن «هذه الأرقام منخفضة جداً»، مشيراً إلى أن الخسائر المحتملة قد تتجاوز تريليوني دولار، مضيفاً: «إنهم لا يعطون الأرقام الصحيحة... ستكون كارثة اقتصادية وأمنية إذا خسرنا القضية في المحكمة العليا».

وخلال جلسات الاستماع في المحكمة العليا الأسبوع الماضي، شكك بعض القضاة في قانونية فرض تلك الرسوم، فيما حذرت القاضية إيمي كوني باريت من أن الحكم بإعادة الأموال «قد يخلق فوضى كبيرة» في النظام القضائي والشركات الأميركية التي دفعت الرسوم. ولا يزال موعد صدور الحكم غير معروف، لكن التقديرات تشير إلى أن الشركات قد تطالب بتعويضات تتجاوز ١٠٠ مليار دولار.

وفي سياق آخر، أشاد ترامب بانخفاض معدل التضخم منذ توليه الرئاسة، مؤكداً أن أسعار الغذاء والطاقة بدأت بالانخفاض وأن معدل التضخم سيهبط قريباً إلى ١,٥ بالمئة. وتشير بيانات رسمية إلى أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة ٣ بالمئة في سبتمبر مقارنة بـ ٢,٩ بالمئة في أغسطس، مع استمرار تأثير الرسوم الجمركية على أسعار السلع المستوردة كالملابس والأثاث والأجهزة المنزلية.

الشرع بعد لقائه ترامب: رفع العقوبات خطوة أساسية لتعافي سوريا

أكد الرئيس السوري أحمد الشرع أن رفع العقوبات المفروضة على بلاده يشكّل خطوة أساسية نحو تعافي سوريا من آثار الحرب، مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب تظهر دعماً واضحاً لاستقرار بلاده ووحدتها الإقليمية، وذلك في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» عقب لقائه التاريخي مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض.

قال الرئيس السوري أحمد الشرع، في حديثه لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية وتابعته وكالة «شفق نيوز»، إن «سياسات الرئيس ترامب تُظهر بوضوح دعمه لاستقرار سوريا ووحدتها الإقليمية، والرفع الكامل للعقوبات عنها، وهو يدفع بقوة في هذا الاتجاه». وأوضح أن «الغالبية من أعضاء الكونغرس الذين التقيت بهم يدعمون أيضاً رفع العقوبات»، مؤكداً أن «الإدارة الأمريكية تتفق على أن سوريا تستحق فرصة لتكون مستقرة، ولتبني اقتصادها وتحافظ على سلامة أراضيها».

وفي ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، شدّد الشرع على أن بلاده «تُفضل اتفاقاً يعيد الأراضي السورية التي تم احتلالها منذ كانون الأول/ديسمبر»، مشيراً إلى أن «المفاوضات مع إسرائيل صعبة لكنها مستمرة بدعم من الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى»، مبيناً أن «شروط أي اتفاق مستقبلي ستتطلب انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل سقوط نظام الأسد في ٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي». وأضاف: «أعتقد أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على ضبط تصرفات إسرائيل».

واختتم الشرع زيارته إلى واشنطن يوم الثلاثاء بلقاءات رفيعة المستوى، وُصفت بالتاريخية، حيث مُدِّد تعليق معظم العقوبات المفروضة على سوريا لمدة ١٨٠ يوماً، وبحث الجانبان انضمام دمشق إلى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، إلى جانب التعاون في مكافحة الإرهاب والتعافي الاقتصادي، مقابل مطالب سورية بوقف الضربات الإسرائيلية جنوب البلاد ووضع خارطة طريق لرفع القيود تدريجياً.

ويأتي هذا التطور بعد يوم من اللقاء الرسمي الذي جمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس السوري أحمد الشرع في البيت الأبيض، وهو الأول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عقود.

فقد أجرى ترامب والشرع محادثات وُصفت بالهادئة، ركّزت على إعادة بناء العلاقات الثنائية ومناقشة ملفات إقليمية ودولية مشتركة، في إطار سعي واشنطن لإنهاء عزلة سوريا السياسية والدبلوماسية المستمرة منذ سنوات.

وقالت وكالة الأنباء السورية «سانا» إن المباحثات شملت قضايا إقليمية عدة، وشارك فيها وزير الخارجية السوري أسعد حسن الشيباني ونظيره الأمريكي ماركو روبيو، إلى جانب عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتتوج زيارة الشرع عامًا حاسمًا في مسيرته السياسية، إذ انتقل من قيادة المعارضة المسلحة إلى رئاسة سوريا بعد الإطاحة ببشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حيث يسعى إلى تقديم نفسه كقائد معتدل يعمل على إعادة توحيد البلاد وإعمارها.

ووصل الشرع إلى البيت الأبيض من دون مراسم استقبال رسمية، في خطوة فسّرها مراقبون بأنها محاولة لتجنّب الجدل الداخلي الأمريكي حول الزيارة، لكنه خرج لاحقًا لتحية مؤيدين له أمام مبنى الرئاسة.

وفي مؤتمر صحفي لاحق، قال ترامب إن إدارته تعمل مع إسرائيل لتحسين العلاقات مع سوريا، مشيداً بالشرع الذي كان مدرجاً سابقاً على قائمة الإرهاب الأمريكية، مضيفا: «كلنا مررنا بماض مضطرب، لكنه يقوم بعمل جيد جدًا حتى الآن».

أثارت الزيارة جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية الأمريكية، إذ انتقدت الناشطة اليمينية لورا لومر الخطوة ووصفت الشرع بأنه «قائد لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا»، متسائلة عن دوافع واشنطن لاستقباله رسمياً.

منذ تولي الشرع السلطة، بدأت دمشق بالابتعاد عن حلفائها التقليديين، إيران وروسيا، متجهة نحو علاقات جديدة مع تركيا ودول الخليج والولايات المتحدة.

وتعمل واشنطن على وساطة بين سوريا وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق أمني محتمل، بالتوازي مع مساع لجذب استثمارات دولية لإعادة إعمار سوريا التي دمرتها الحرب على مدى ١٤ عاما.

وفي هذا السياق، أعلن مسؤول أمريكي أن سوريا بصدد الانضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، في خطوة تمهد لتعاون أمني جديد بين البلدين، مع الإشارة إلى أن الاتفاق في مرحلته الأولى سياسي بحت ولا يتضمن التزامات عسكرية مباشرة.

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

قناطر

لا بندقية بيد الرئيس

طالب عبد العزيز

مع أنّ الخلطة غير المتجانسة هي الصفة العامة للمرشحين في الدورة الانتخابية الحالية، فهي نسيج غريب، ينطبق عليه المثل العراقي (من كل زيج ركَه)، أو هي (زبالة الخيّاط)، إلا أنه وبعد ست دورات انتخابية، يُفترض أن يكون الناخب العراقي أكثر دراية ومسؤولية، وأنّ مستقبل البلاد يتوقف على صندوق الاقتراع، لا على العواطف والميول، فهناك زمن يتخلق خارج أزمنة الولاء والعواطف الدينية الفارغة.

أنتجت العملية السياسية في العراق، ومنذ عام 2004، أسوأ أنواع الحكومات وأكثرها تخلفاً؛ عبر ترسيخ الطائفية والمحاصصة الحزبية والزبائنية وغيرها، وهذه الصفات باتت عرفاً، ثم تحولت (قانوناً) لا يجرؤ أحدٌ على المساس به، لأنها خصيصة وصنيعة كل الأطراف السياسية، في شبه عقد اجتماعي، شعارهم (هذه لي وهذه لك)، حتى غدا المشهد برمته لا يعمل تحت مبدأ أو يافطة الفئة والحزب والطائفة، إنّما الانتفاع والقدرة على إبقاء الحضور في الموقع الفلاني من أجل ثراء أكثر وهيمنة على هذه الوزارة وتلك، فلا مراعاة لمصلحة عامة، ولا تفكير بانتقالة أفضل، لأنّ الوطن والمواطن والمستقبل بحسابهم سلعةٌ تُباع وتُشترى بحسب مشيئة خارجية، وعلى وفق معادلة (أمريكا = إيران).

لكنّ هذا لا يعني خلوّ المشهد من عناصر الخير والمهمومين بشأن البلاد، من الذين يؤرّقهم أنّ العراق تحوّل إلى ساحة صراعات وخيبات متتالية، وهناك عشرات الأمثلة الحزبية والشخصية التي تسعى، وبقدرات مختلفة، إلى صنع موضع قدم لها، وإن كانت بحجوم متواضعة، إذْ لم يترك الحيتان لهم المساحة الممكنة للتحرك، فالمال والجاه والسلاح والعراق ملكٌ عضوض عند هؤلاء الحيتان، ولا تبرئة هنا للمواطن الناخب، هذا الذي تم استثماره عند الكتل الحزبية بوصفه (وظيفة) متحركة، تنتقل بين يدي هذا وذاك، لا يفكر بأبعد من ذلك، لأنّه يعتقد بأنّ اسمه في بودرة الراتب بوزارة المالية كموظف، وإنْ بدرجة (كنّاس)، هو الضامن الوحيد لمعيشته، وهكذا تم التحكم به.

ويبدو أنّ ما أسّس له هؤلاء ما زال قائماً حتى انتخابات 2025، وما نلاحظه على صفحات كبار المرشحين من وعود يشير ويؤكد ذلك، الأمر الذي أفقر العديد من القوائم المخلصة والحقيقية، والتي تسعى لتكون قادرةً على المنافسة، لكنْ أنّى لها ذلك؟ فالمواطن العراقي يريد الذي يملأ كيسه بالنقود وإن كانت أحلاماً وأوهاماً، بعد أن باتت الوعود لديه أعلى مرتبة من كرامة ومستقبل البلاد! ما يحدث في العراق لا يمكن تغييره في صندوق الانتخابات، ومن يعوّل على الصندوق كمن (ينتظر من بارح مطراً). لهذا، يبحث العراقيون عن معجزة؛ لن تأتي بها الصناديق أبداً، فقد أثبتت التجارب الانتخابية الخمس مصداق ما نقول به، لأنّ الأمر بيد خارجية كبيرة، والمؤشرات كلها تشير إلى أنّ الرئيس القادم لن تفرزه مخرجات الصناديق.

من حيث المبدأ، يتمحور الوضع العراقي حول منصب رئيس الوزراء، أما رئاسة الجمهورية والبرلمان فلا أثر لهما في المتغيرات، ولعله من حسن حظ العراقيين أنّ أحزاب الإسلام السياسي، المسلحة وغير المسلحة، الفصائل والميليشيات، باتت بلا قيمة وطنية تُذكر، فلسنا في جنوب لبنان لكي نقاتل إسرائيل، ولسنا في تقاتل طائفيٌ داعشيٌ مع سوريا، فالأخيرة حسمت أمرها، وباتت تحت المظلة الأمريكية! ولن نحارب إيران أو الأردن أو الكويت أو السعودية، لهذا ستجد الفصائل نفسها محرجة، فهي إمّا أن تتخلى عن سلاحها وتندمج في الحراك السياسي، وإمّا تواجه رفضاً داخلياً شعبياً ونقمةً خارجية – أمريكية على وجه التحديد. لهذا، وبحسب المعطيات مجتمعة، لن يكون الرئيس القادم مسلّحاً، وإنْ جمع أصوات العراق كله.

مأزق المكوّن المسيحي في العراق: قراءة في محنة الوجود والذاكرة

جورج منصور

شكّل الوجود المسيحي في بلاد النهرين، منذ نهايات القرن الأول الميلادي، امتداداً طبيعياً لتاريخ البلاد. هنا قامت أولى الكنائس، وتأسست المدارس والرهبانيات، وانطلقت منها الترجمات الأولى التي نقلت الفلسفة اليونانية إلى العربية في العصر العباسي.

لم يكن المسيحيون "أقلية" بالمعنى السياسي الحديث، بل شركاء أصليين في صناعة الحضارة، يسهمون في الطب والترجمة والفلسفة والعمارة والفكر. ومن بغداد والموصل وكركوك والبصرة، كانت الأجراس والأذان تتعانق في فضاء واحد من غير خوف أو استعلاء.

غير أن هذا التوازن بدأ يتآكل حين تحوّل الدين إلى أداة للهوية السياسية، وصارت الأكثرية معياراً للشرعية، ولم يعد التعدد أساساً للمواطنة. ومنذ منتصف القرن العشرين، مع تصاعد النزعات القومية والإيديولوجية، أخذ الوجود المسيحي ينحسر في مؤسسات الدولة والإدارة والثقافة، حتى جاءت الحروب والحصار لتدفعه إلى حافة الاغتراب.

تشظي الهوية والتمثيل

يضم المكوّن المسيحي اليوم كنائس وطوائف رئيسة عدة: الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، والكنيسة السريانية (بفرعيها الكاثوليكي والأرثوذكسي)، والكنيسة الآشورية الشرقية (النسطورية سابقاً)، والكنيسة القديمة في المشرق، والكنيسة الأرمنية (الكاثوليكية والأرثوذكسية)، إلى جانب الكنائس البروتستانتية والإنجيلية.

ويشمل المكوّن اليوم جماعات قومية متقاربة لكنها متميزة: الكلدان (أكبر الطوائف) الذين يعتبرون أنفسهم أحفاد البابليين القدماء وتُعتبر لغتهم الكلدانية من اللهجات الآرامية الشرقية، والآشوريون المنتمون إلى الحضارة الآشورية القديمة ولغتهم السريانية الشرقية والكثير منهم يفضلون تسميتها باللغة الآشورية. والسريان هم حاملو إرث المسيحية السريانية، والأرمن الذين استقروا في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وهم قومية مستقلة لغوياً وثقافياً.

ويشكل هؤلاء جميعاً ما يُعرف في الدستور العراقي بـ"المكوّن المسيحي"، الذي يُعدّ جزءاً أصيلاً من النسيج التاريخي والحضاري للبلاد.

أزمة القيادة والتشرذم السياسي

عاش المكوّن المسيحي في العراق، منذ عقود، مأزقاً مركباً تداخلت فيه السياسة بالديموغرافيا، والتاريخ بالذاكرة، والهوية بالاغتراب. فبعد أن كان هذا المكوّن ركناً أصيلاً في تكوين الدولة العراقية الحديثة، وشريكاً فاعلاً في حياتها الثقافية والإدارية والتعليمية، وجد نفسه اليوم أمام واقع من التراجع العددي والرمزي، حتى بات الحديث عن "وجوده" ذاته أشبه بالدفاع عن الذاكرة منه بصياغة مشروع للمستقبل.

ليست أزمة المسيحيين في العراق جديدة. فقد بدأت ملامح التراجع مع تصاعد النزعات القومية والطائفية في منتصف القرن العشرين، وما رافقها من عسكرة للدولة وتسييس للهوية. ومع الحروب والحصار والهجرة، انكمش الحضور المسيحي من نحو مليون ونصف إلى أقل من ربع مليون وربما أقل.

بعد سقوط النظام السابق عام 2003، وجد المسيحيون العراقيون أنفسهم أمام واقع سياسي جديد اتّسم بالانفتاح والفوضى معاً. فبعد عقود من التهميش السياسي والإداري، كان من المفترض أن تشكل المرحلة الجديدة فرصة لإعادة تنظيم الصفوف وتأسيس تمثيل سياسي فاعل يعبّر عن هموم هذا المكوّن التاريخي. إلا أنّ ما حدث، في الواقع، كان العكس تماماً: تشتّت في القيادات، وتنازع في المرجعيات، وتضارب في الرؤى والمصالح، ما أفضى إلى أزمة قيادة حقيقية عطّلت أي مشروع جماعي.

في المرحلة التي تلت التغيير، حاولت الأحزاب القومية للمكوّن المسيحي أن تجد لنفسها موقعاً ضمن الخارطة السياسية الجديدة. فإلى جانب الحركة الديمقراطية الآشورية والحزب الوطني الآشوري، ظهرت أحزاب وتشكيلات سياسية بعضها ذو جذور قومية (كلدانية، سريانية، آشورية)، وبعضها حمل شعارات وطنية جامعة.

كما تحالفت جماعات مسيحية صغيرة مع فصائل مسلحة، ما أحدث هذا التحالف إرباكاً في وسط المكوّن المسيحي ذاته: فبينما يرى البعض في هذا التحالف ضمانة للأمان أو النفوذ، يرى آخرون أنه خيانة لتاريخ المسيحيين في العراق كجماعة مسالمة تنأى بنفسها عن السلاح.

وهكذا، لم تتحوّل هذه التعددية إلى قوة، بل إلى عامل انقسام. فانشغلت الزعامات بالمنافسة على المقاعد النيابية والوزارية، وبصراعات الهوية الداخلية، أكثر من انشغالها ببناء رؤية موحدة لمستقبل الوجود المسيحي في البلاد، أو معالجة ظاهرة الهجرة المتفاقمة. وهكذا، لم يكن تعدد الأحزاب دليلاً على الحيوية، بل مرادفاً للتشرذم، ما أفقد الشارع ثقته بهذه الكيانات، وأدى إلى ضياع البوصلة لدى جماعة تؤمن بالدولة المدنية وبالسلم الاجتماعي.

دور الكنيسة بين الروحي والسياسي

لعبت الكنائس بمختلف طوائفها دوراً محورياً في الدفاع عن حقوق المؤمنين وحماية هويتهم. غير أن تدخل بعض القيادات الكنسية في الشأن السياسي خلق التباساً بين المجالين الروحي والدنيوي، وأثار حساسيات داخلية. ولا يُحبذ المؤمن أن يرى راعيه يجلس إلى موائد السياسيين، يوزع المديح كسلعة، ويقايض الصمت بالصفقات، بينما تُترك هموم الفقراء والمحتاجين على هامش الاهتمام.

المؤمن لا يتمنى أن تتنازل الكنيسة عن صدقها، لأنها بذلك تفقد قوتها الروحية، مهما عظمت صروحها أو تعددت ممتلكاتها. فقوتها الحقيقية لا تكمن في حائط أو حجر، ولا في تحالف أو مصلحة، بل في ضمير حر لا ينحني إلا لله. والراعي الحقيقي للكنيسة هو من يقف مع الحق حتى لو كلفه ذلك كل امتياز، ولا يتردد في قول "لا" عندما يصبح الصمت خيانة.

التهجير وهشاشة الوجود

بعد عام 2003 تزايدت حالات الاستيلاء على عقارات ومنازل مملوكة للمسيحيين في بغداد ومناطق أخرى، من قبل عصابات محلية أو جهات نافذة، عبر التزوير في الوثائق والبيع القسري تحت التهديد، وأحياناً باستغلال غياب المالكين بسبب النزوح.

كما تعرّض المكوّن المسيحي لضغوط هائلة بعد صعود الحركات المتطرفة، ولا سيّما منذ سيطرة تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من سهل نينوى. فلم يعد الانتماء الوطني كافياً لتأمين الحماية، كما عجزت الدولة عن فرض مبدأ المساواة بين مواطنيها. وقد تجلّى ذلك في هدم الكنائس، واغتيال رجال الدين، ونزوح عشرات الآلاف من المسيحيين عن مناطقهم.

أما في إقليم كردستان، فقد شهدت بعض المناطق محاولات ممنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية، تمثّلت في تجاوزات بعض المتنفذين على أراضي القرى المسيحية في محافظة دهوك، والاستيلاء على مساحات شاسعة من بلدات مسيحية، مستغلين في ذلك ثغرات قانون الاستثمار المجحف، لا سيّما في بلدة عنكاوا. كما ساهم التوزيع العشوائي للأراضي في تفاقم الأزمة.

وقد امتدت هذه الممارسات إلى بلدات مسيحية أخرى في سهل نينوى، خاصة في ناحية برطلة، حيث لوحظ تغيير ديموغرافي واضح عبر تسجيل عقارات بأسماء جهات جديدة. وقد عبّرت بعض الجهات الحكومية والإقليمية عن قلقها إزاء هذه التطورات.

كشفت هذه الأحداث عن هشاشة الوضع الأمني، وعن غياب قيادة مسيحية موحدة وقادرة على إدارة الأزمة أو التفاوض بصوت واحد حول إعادة الإعمار والعودة، ما دفع بمزيد من العائلات إلى الهجرة.

المواطنة الشكلية والكوتا الرمزية

سعى النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 إلى تمثيل المسيحيين عبر منحهم "كوتا" سياسية في البرلمان. غير أن هذه الكوتا تحوّلت مع الزمن إلى أداة للصراع بين الأحزاب، ولا سيّما المتنفذة منها، لاحتكار مقاعدها والاستئثار بها عبر استغلال أصوات ناخبين من خارج المكوّن المسيحي. وهكذا، لم يعد الهدف تمثيلهم بقدر ما أصبحت الكوتا أداة لتزيين خطاب "التنوع" وإضفاء شرعية زائفة على المشهد السياسي، بينما يزداد واقع الحال بؤساً.

فكيف لجماعة أن تكون حاضرة في النصوص الدستورية وغائبة على الأرض؟ وكيف تُختزل ذاكرة ألفي عام في مقاعد انتخابية قليلة؟

وراء هذه الأسئلة يكمن المأزق الحقيقي: مأزق الوجود لا في السياسة فقط، بل في الوجدان الوطني. لم يعد المسيحي يشعر بأنه مواطن متساوٍ، بل ضيف مهدد في وطنه.

الخلاصة: نحو وعي جديد

يتأرجح الخطاب المسيحي اليوم بين البحث عن "ضمانات خاصة" داخل نظام المحاصصة الطائفي، والتمسك بمشروع وطني جامع. غير أن هذا الخطاب يصطدم بواقع لا يعترف إلا بمنطق القوة العددية.

إنّ المكوّن المسيحي في العراق اليوم بحاجة ماسة إلى مراجعة نقدية شجاعة. المطلوب ليس توحيد الأحزاب تحت راية واحدة، بل بناء "جبهة تنسيقية" تتبنى برنامجاً وطنياً مشتركاً يضع المصلحة العامة فوق المصالح الضيقة. كما أن استعادة الثقة بين القيادات والجمهور تشكل المدخل الضروري لأي نهضة.

فالقيادة الحقيقية لا تُقاس بعدد المقاعد، بل بقدرتها على صون الوجود والدفاع عن الكرامة، وإعطاء الأمل للجيل الجديد بالبقاء. المسألة ليست فقط حماية وجود جماعة، بل إعادة بناء التوازن الوطني على أساس المواطنة المتساوية.

المأزق اليوم ليس في قلة العدد، بل في ضياع المعنى. فأن تبقى أقلية لا يعني أن تفقد دورك، لكن أن تُختزل في رمزية عاطفية بلا مشروع وطني، فذلك هو الفناء البطيء.

ومع ذلك، يبقى الأمل قائماً ما دام ثمة من يكتب، ويؤمن، ويستذكر أن هذه الأرض شهدت أولى الترانيم المسيحية، وأن بين أنقاض نينوى وبابل ما زالت أصوات النواقيس تُسمع، وتراتيل صلوات الرهبان تهمس بلغات لم تمت بعد.

قراءة في كتاب (البعث كما عرفته)

زهير كاظم عبود

يقدّم الكتاب بمقولة لقائد بعثي سابق (سامي الجندي) يقول فيها: أصبح البعثيون بلا بعث، والبعث بلا بعثيين، أيديهم ملطخة بالدم والعار، يتسابقون إلى القتل والظلم والركوع أمام مهماز الجزمة.

تُعبّر الصراحة في المذكرات أحيانًا عن محاولة للتكفير المعنوي أو للمراجعة الفكرية بعد سنوات من الممارسة السياسية، فالمسؤول الذي عاش داخل النظام قد يسعى إلى مصارحة الأجيال الجديدة بتجربته، ليبيّن أخطاء المرحلة السابقة أو حدودها الأخلاقية والسياسية، هذه المذكرات تمثل شكلًا من أشكال المحاسبة الذاتية، حتى وإن جاءت متأخرة، بذلك تصبح المذكرات وثيقة تجربة وعبرة أكثر من كونها مجرد سرد للذكريات.

خاض القيادي البعثي محمد رشاد الشيخ راضي تجربة الانتماء لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ شبابه في مدينة النجف، ومنذ بواكير هذا الانتماء أدرك أن الوقوف إلى صف جناح اليمين يبقيه منحازًا إلى صفوف كتلة تعمل وفقًا لوجهة نظره بما يخالف الواقع الثوري للأمة العربية ومصالح الشعب، فعمل مبكرًا مع الجناح اليساري للبعث، ولهذا تحمّل جراء هذا الموقف ظلمًا مضاعفًا، من الحكومات التي حاربت البعث والبعثيين، ومن البعثيين الذين أفرغوا البعث من مضامينه التقدمية.

الجزء الأول من المذكرات يكشف فيه محمد رشاد الشيخ راضي تفاصيل جريئة ودقيقة عن تحوّل جزء من البعث إلى جهاز أمني بعيد عن المصلحة الوطنية، ونهجٌ متخلّف ومتفردٌ لا ينسجم مع الواقع العربي والتيار العروبي، يلجأ إلى استعمال البطش والقوة والعضلات والعنف بدلًا من استعمال العقل والحوار والتطوّر الفكري، وفق هذه الصورة يضع فاصلًا من وجهة نظره بين بعث صدام – البكر وبين بعث سوريا الأسد.

وما يميز هذه المذكرات تلك الصراحة التي تجعلها ضمن سلسلة مذكرات شخصية لبعض ممن خاضوا تجربة الانتماء للبعث وكتبوا عنها بجرأة وصراحة، مثل هاني الفكيكي في أوكار الهزيمة وخالد علي الصالح في طريق النوايا الطيبة ومحسن الشيخ راضي في كنت بعثيًا، ليستكمل محمد رشاد الشيخ راضي عضو قيادة قطر العراق (جناح اليسار) وعضو القيادة القومية الاحتياطية تلك السلسلة بكشف حقائق ليس فقط عن الصراع الدائر ضمن البعث، إنما يكشف وبالأسماء ودون أن يلجأ إلى الترميز والإشارة إلى الصراحة، في هذا الجزء من المذكرات.

يُعدّ محمد رشاد الشيخ راضي أحد الشخصيات البارزة في تنظيم جناح اليسار ضمن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وقد قدّم في مذكراته وتصريحاته روايات اتسمت بالصراحة والوضوح، تناول فيها طبيعة الصراعات الداخلية التي شهدها الحزب خلال مراحل مختلفة من تاريخه التنظيمي والسياسي. وقد أشار الشيخ راضي إلى أن تلك الصراعات لم تقتصر على الخلاف الفكري أو التباين في الرؤى السياسية، بل تجاوزتها إلى مظاهر العنف السياسي المتمثلة في الاقتتال والتآمر وعمليات التصفية الجسدية، نتيجة لتنامي الصراع على المناصب والمصالح والنفوذ داخل البنية الحزبية.

ولعل عملية اغتيال القيادي (أحمد العزاوي الملقب أبو الجبن) أكثر من مرة كانت صورة من صور التصفيات بين الرفاق، بالإضافة إلى التكتلات والولاءات داخل التنظيم، ويسرد مثالًا لعمليات الارتداد عن بعث اليسار بعض الشخصيات القيادية التي تحوّلت إلى توابع ذليلة لنظام صدام.

ضمن هذه المذكرات التي حرّرها وعلق عليها الدكتور مجيد تقي العقيلي، يستعرض فيها تعرّضه للملاحقة والسجن بعد انقلاب تموز 1968، وينتقل منها إلى تجربته بعد الانتقال إلى سوريا التي وصلها هاربًا، ويقدّم صورة صادقة عن بعض الشخصيات القيادية في تنظيم بعث اليسار التي تحوّلت إلى أقصى اليمين، وما يزيد تلك الصورة دقة أن يقرنها ويعزّزها بوثائق تدلّل على صحة ما ذهب إليه، كاشفًا عن حدّة الصراع الشخصي والمصالح الذاتية التي وصلت إلى حد القتل والتصفيات الجسدية بين القيادات، وهروب بعضهم إلى التنظيم الصدامي طمعًا بمركز وظيفي أو منصب متميز، غير أن صدام الذي كان ينظر بازدراء لمثل هذه النماذج أذلّهم وأهانهم، وكشف الشيخ راضي أيضا عمليات التسلل إلى المؤتمرات الحزبية وسطوة العلاقات الشخصية والمصالح في عمليات الانتخاب.

كما يُبرز الشيخ راضي في شهاداته موقفًا نقديًا من بعض القيادات السياسية العراقية الراهنة، التي كانت في فترات سابقة مرتبطة به أو تعمل إلى جانبه ضمنَ أطر المعارضة للنظام الصدامي، إلا أنها — بحسب وصفه — تتنكر اليوم لعلاقاتها السابقة به، وتسعى إلى إعادة صياغة سردياتها السياسية بما يتناسب مع التحولات التي شهدها المشهد العراقي بعد عام 2003.

وتلك صورة بحاجة إلى المراجعة الوجدانية والأخلاقية، فيتم شمول أفراد التنظيم بنص المادة (7) من الدستور العراقي التي تحظر البعث الصدامي من العمل السياسي، فيتم منعهم وشمولهم بالنص مع معرفة جميع أطراف العملية السياسية بالعراق اليوم أن هذه الكتلة السياسية التي كانت جزءًا لا يتجزأ من المعارضة العراقية لم يكونوا ضمن تنظيم البعث الصدامي، بل كانوا من بين ضحايا هذا النظام وقدّموا عددًا من الشهداء، وتلك مفارقة سياسية.

من الدوافع المهمة كذلك رغبة الكاتب محمد رشاد الشيخ راضي في إعادة صياغة صورته أمام التاريخ، لا سيّما إن كان قد ارتبط بنظام بعثي مناوئ لنظام بعثي آخر مثير للجدل. فكتابة المذكرات بشفافية قد تمنحه شرعية أخلاقية جديدة بوصفه (شاهداً ناقداً) لا (مشاركاً صامتاً)، إنها محاولة لاستعادة الاعتبار أو لتثبيت موقع رمزي في الذاكرة الوطنية.

تعدّ المذكرات الصريحة وسيلة لتقديم رواية من الداخل تسهم في كشف الحقائق المغيّبة عن طبيعة عمل الحزب وآلياته الداخلية، بما في ذلك ما كان يجري من صراعات وتوجهات متعارضة. فغالبًا ما كانت الأنظمة الشمولية، ومنها نظام البعث في العراق أو في سوريا، تُقدّم سردية رسمية تظهر الحزب متماسكًا ومتماهيًا خلف القيادة، بينما تكشف المذكرات عن واقع أكثر تعقيدًا، وما قدّمه السيد حامد علوان الجبوري وصلاح عمر العلي من تصريحات متلفزة يكشف عن تلك الصور داخل البعث العراقي، وتأتي مذكرات محمد رشاد الشيخ راضي لتكشف ما يدور داخل البعث السوري، ولذلك فإن الغاية هنا هي تفكيك الأسطورة السياسية التي بناها النظام حول ذاته، وتصحيح التاريخ من وجهة نظر شاهد مشارك في الأحداث.

تُعدّ المذكرات مصدرًا أوليًا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات السلطة داخل الحزب، وأساليب اتخاذ القرار، وآليات الإقصاء أو الصعود داخل الهرم التنظيمي. فهي تقدّم مادة نوعية تساعد الباحثين على دراسة البنية الداخلية للأحزاب العقائدية في العالم العربي، فالصراحة هنا تخدم المنهج التاريخي العلمي عبر إغناء مصادر البحث بالشهادات المباشرة.

وتأتي هذه المذكرات لتؤكد على انتهاء حقبة من حكم حزب البعث في العراق وفي سوريا، فالبعث صار تاريخًا ولم يعد قادرًا على تجديد نفسه، ولن يستطيع العودة إلى السلطة في أي بلد عربي مهما كانت الظروف، إذ اقترنت فترة استلامه السلطة بالدم والموت والدمار والخراب، والمساهمة في عرقلة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كلا البلدين.

وأخيرًا، قد تنطوي المذكرات على رسالة تحذيرية للأجيال القادمة، مفادها أن الصراع على السلطة، وغياب التعددية، وإلغاء الرأي الآخر، يمكن أن تؤدي إلى انهيار المشروع السياسي العربي مهما كانت شعاراته.

نعرفُ في المواضعات السائدة أنّ الثقافة صنفان: أدبية وعلمية. هكذا جرت العادة حدّ أنّ الدراسة الإعدادية (توصف بالثانوية في بعض الأقطار العربية) تحدّد المسار الدراسي للطالب وفقاً لإختياره بين الدراسة العلمية أو الأدبية. يعرف الطالب منذ البدء إلى أين سينتهي به هذا المسار. قد تكون بعض التفصيلات الصغيرة حاضرة؛ لكنّ في العموم هذا هو العنوان الأكبر: الدراسة صنفان: علمية وأدبية.

عصر الثقافة الرابعة

لطفية الدليمي

قد يضافُ أحياناً خيارُ التركيز على الرياضيات كما هو حاصل في مصر وبلدان الشمال الإفريقي العربية، وقد يحصل تركيز على الفلسفة ضمن الدراسة الأدبية، كما قد يحصل شطرُ الدراسة العلمية إلى قسم تطبيقي يقود إلى العلوم والهندسة، وقسم أحيائي يقود إلى الدراسة الطبية وتفريعاتها، وهو ما حصل في العراق ثم إنتهت القناعة لو أد التجربة والعودة إلى السياق الكلاسيكي: علمي وأدبي.

كل دراسة تقود إلى صناعة ثقافة تدور في مداراتها. نعرف في الصورة العامة ما الذي سيكون موضع الإهتمام الثقافي لدى الدارس الأدبي. سيدور هذا الدارس (أو هكذا تفترض البداهة) في مدار الأدب والفلسفة والتاريخ والنقد والرواية وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا. قد لا يدور في كل تلكم المدارات؛ لكنّه في الأقلّ سيدور في واحد منها ويتطلّع لمعرفة بعض الشيء عمّا يدور في الأفلاك الأخرى. الأمر ذاته يحصل مع ثقافة الدارس العلمي. سيدلّنا الحدسُ أنّه سيتابع التطوّرات العلمية في حقله الإختصاصي مع رغبة في مدّ عنقه للإطلالة على الحقول العلمية الأخرى. هذا التمركز الإختصاصي حول الأدب أو العلم خلق لنا أصولية ثقافية ناشزة لم تعُدْ مناسبة للتعامل مع معضلات العالم الطارئة. لم يعُد مقبولاً أو مناسباً أن نستخدم مخرجات العلم التقنية من غير أن تكون لنا خلفية مناسبة لمعرفة السياق التاريخي والمجتمعي الذي قاد لتلك المخرجات، وقبل هذا معرفة السياسات العلمية للدول وبخاصة أنّها صارت سياسات معقّدة تشتبك فيها المؤثرات العلمية والتقنية والإقتصادية والثقافية.

كان اللورد سي. بي. سنو C. P. Snow من أوائل من كتبوا عن القصور الفاضح في الإنكفاء على ثقافة علمية أو أدبية؛ فكتب وؤلفه الأشهر (الثقافتان -The Two Cul tures) الذي سعى فيه لتجسير الهوّة بين الثقافتين العلمية والأدبية. المقصود بهذا التجسير هو إمتلاك القدرة على إدامة نمط من التواصل الحي المنتج بين المشتغلين بالعلم والأدب، وقد برهنت الوقائع أنّ المعرفة بالآخر كانت منتجة وذات نتائج مثيرة. بدأت معالم هذا التجسير من تطعيم المناهج الدراسية الجامعية لكلّ طرف بدراسات من الطرف الآخر في سياق تكاملي لا يرى العلم أو الأدب ومشتقاتهما الثقافية جزراً معزولة بل صوراً متعدّدة لعالم جميل يتّسم بالتعقيد المثير.

نشر اللورد سنو كتابه المثير عام 1959، ثمّ أتْبَعَهُ بتحديث عام 1962. مضى أمرُ الثقافتين بهدوء وسلاسة ولاقى قبولاً واستحساناً عالمياً، وفي مستطاع القارئ حتى اليوم قراءةُ موضوعات على شاكلة (الثقافتان بعد ستين عاماً)؛ لكنْ يبدو أنّ الوكيل الأدبي والمهتم بشؤون الثقافة العالمية جون بروكمان John Broakman لم يكتفِ برؤية سنو بل أراد الترويج لمفهوم (أو بالأصح سياسة ثقافية) وصفه بالثقافة الثالثة The Third Culture. حصل الأمر ابتداءً من منتصف تسعينات القرن الماضي، وأراد منه بروكمان أن يتوجه العلماءُ المتخصصون إلى عامّة القرّاء بكيفية مباشرة من غير وسيط. هنا حصل انفجار حقيقي (Boom كما يوصف في الأدبيات الثقافية) في كمّ ونوع المنشورات التي تخاطب القارئ العادي. انبرى الفيزيائيون يكتبون عن موضوعات الإنفجار الكبير، وأصل الكون ونهايته، وميكانيك الكم وتطبيقاته المثيرة، والمصادم الهادروني الكبير والجسيمات الأولية على شاكلة جسيم هيغز. من جانبهم راح الرياضياتيون يكتبون عن نظرية الفوضى Chaos Theory والنظم الديناميةالمعقّدة ونظرية الكوارث؛ في حين بدأت بواكير الذكاء الإصطناعي حينذاك وكثُر الحديث عن النظم الخبيرة والمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية. الأمثلة أكثر من التعداد البسيط والإنتقائي، وقد ساهم بروكمان ذاته في تعزيز مفهوم الثقافة الثالثة ولم يكتفِ بالدعوة المخلصة لها فأنشأ موقعاً ألكترونياً أسماه Edge.com لم يزل فاعلاً حتى اليوم، وأحسبه كنزاً معرفياً حقيقياً لثراء الموضوعات والحوارات والشخوص فيه، وفي العادة كان بروكمان يصنع من محتويات هذا الموقع كتاباً كلّ سنة أو سنتيْن.

قراءة كتب بروكمان متعة عظيمة لمن خَبر أهمية الموضوعات التي كان يختارها. مَن المهم الإشارةُ إلى أنّ بروكمان لم يَدْعُ صراحة أو تلميحاً إلى أصولية علمية (أو نزعة علموية) كما قد نظن؛ بل أراد نقل العلم من بنيته الفوقية إلى طور المشاعية العامة. أراد تقريب صورة المشتغل بالعلم إلى الجمهور حتى لا نبقى مشدوهين نحسبُ العلم أقرب إلى كهانة جديدة يلعبُ فيها العلماء دور سَحَرَة العالم القديم. من المفيد أن نتذكّر حقيقة كون بروكمان مشتغلاً في الصناعة الثقافية الأدبية ولم يكن ذا تخصّص علمي معروف، وهذا ما يضفي على دعوته للثقافة الثالثة مصداقية حقيقية ومضاعفة.

أفكّرُ اليوم بمفهوم سيكون مسوّغاً أن أصفه ب (الثقافة الرابعة The Fourth Culture). لا بأس أن نضيف واحداً إلى (عدّاد) بروكمان الثقافي. الأمر ليس نزوة أو رغبة عابرة أو سباقاً جامحاً لحيازة قصب السبق في إبتكار المسمّيات الجديدة. الأمر أكبر من هذا وله مفاعيله المفاهيمية والعملية. لم أجد في البحث الغوغلي المستفيض ما يشيرُ إلى اعتماد توصيف الثقافة الرابعة؛ لكنّي موقنة أنّها ستصبحُ مفهوماً جوهرياً في زمن قريب جدا.

أولاً وقبل كل شيء، ما هي الثقافة الرابعة؟ هي – باختصار – الثقافة التي تتعشّق مع الذكاء الإصطناعي وتتناغم مع معطياته. الأصل في هذه الثقافة هي القناعة الراسخة بأنّ الذكاء الإصطناعي ليس ثورة تقنية جديدة فحسب (خامسة أو سادسة أو سابعة. ليس أمراً مهمّاً هذا)؛ بل هو إيذان بعصر تنوير جديد The New Enlightenment. سيعادُ مع الذكاء الإصطناعي تشكيلُ مفاهيمنا وكامل كينونتنا البشرية، وسيكون من المعيب أن يبقى المرء بعيداً أو ناكراً أو جاهلاً لهذه الثورة التنويرية الجديدة.

كيف تتشكّل الثقافة الرابعة؟ لن نكون مغالين أو متشدّدين ونتصوّر أنّ على المرء دراسة الذكاء الإصطناعي كما يدرسه طلبة الجامعة، علماً أنّ دراسة الذكاء الإصطناعي في جامعاتنا العراقية تجربة قاصرة لا تختلف نوعياً عن الدراسات التقليدية المعروفة في الجامعة؛ لكن برغم ذلك فمن سعى مخلصاً للمعرفة التقنية في الذكاء الإصطناعي ولم يشأ الإكتفاء بالعموميات الثقافية التي تشكّل الحدّ الأدنى The Minimum فيمكنه الإستعانة ببرامج دراسية مجانية ورائعة على الشبكة العالمية (الإنترنت)، وهي أرقى وأنفع بكثير من مقرراتنا الجامعية. ستكون تجربة ثقافية مميزة أن نقرأ عن تاريخ تطوّر الذكاء الإصطناعي، وفلسفته، ومفاهيم على شاكلة: الخوارزميات، التفكير الحوسبي، البيانات الكبيرة، الروبوتات، مع تركيز خاص على المعضلات التي ينجح الذكاء الإصطناعي في تفكيكها أو قدح شرارتها. يتوجّب أن ننتبه للوجهين؛ إذ لكلّ تقنية جديدة جوانب طيبة ومؤذية. هذا ما تعلّمُنا إياه الثوراتُ التقنية السابقة، وعلينا أن نتخيّل كيف سيكون الحال مع تقنية عظمى هي أقرب إلى عصر تنوير جديد!. الأمر منوط بنا في نهاية المطاف. يمكن أن نكون أتباعاً شريرين لمفيستوفيليس أو رفقاء مخلصين لبروميثيوس في تطلعاته الثورية اللانهائية.

ما أهمية الثقافة الرابعة؟ ببساطة، عصرنا هو عصر الذكاء الإصطناعي، وحتى يحوز المرء أقلّ الشغف اللازم للتعامل مع المنتجات الثورية للذكاء الإصطناعي فيتوجّب عليه معرفةُ الأساس الثقافي الذي يتأسّس عليه هذا الذكاء. هذا يصحّ مع الذكاء الإصطناعي أو أي حقل معرفي آخر. الثقافة هي البنية التحتية اللازمة لإدامة أيّ فعل ناجح في العلم والتقنية أو أيّ منشط إنساني. لاشيء يمنعنا أن يحقق شباب عربٌ مجموعات ناشطة في الذكاء الإصطناعي تناظرُ ما حقّقه الهنود أو الصينيون. كل ما نحتاجه هو الشغف والرغبة الحقيقية في الإنجاز. المال ليس عائقاً، وهذه واحدة من الخواص الطيّبة للتقنيات الحديثة كالذكاء الإصطناعي. مع حاسوب ووصلة إنترنت وشغف حقيقي (ولا ننسى الكثير من الشاي أو القهوة بالطبع) نستطيع أن نفعل الكثير ممّا فعله الهنود أو الصينيون وأذهلوا به العالم. لن يموت الأدب أو الإبداع كما قد يتوهّم بعضنا، كما لن نكون في حاجة لقتل تراثنا الإبداعي والفلسفي العالمي. ليس مَنْ يبشّرُ بحتمية قتل الجاحظ أو دوستويفسكي أو سارتر أو راسل لكي نكون بارعين في التعامل مع الثقافة الخوارزمية ومعطيات ثورة الذكاء الإصطناعي. الأمر هو العكس تماماً: ليس ثمّة ما يمنعُ أن تكون روائياً بارعاً أو فيلسوفاً متسلّحاً بأفضل المنتجات الثقافية مابعد الحداثية، وفي الوقت ذاته يمكنك التعامل مع أدوات الثورة الرابعة. بكلمات وجيزة: ليس من المناسب أن نشعر بضياع كامل في متاهة إغترابية كلّما واجهتنا معضلة أو موضوعة يكون الذكاء الإصطناعي طرفاً فيها. هذا هو جوهر الثقافة الرابعة.

لنفعلْ شيئاً. هذا أفضل من أن نبقى شبيهي (فاوست) المأسور بغواية مسمومة ما عادت مناسبة للبقاء والإستمرارية في عصر التنوير الجديد الذي نعيش تباشير ثورته القادمة.

أدب الطفل في العراق: من غياب المنهج إلى سؤال الفلسفة

عبدالكريم يحيى الزيباري

جلسة نقدية خاصة بأدب الطفل. اتحاد الأدباء والكتّاب في العراق. عصر الأربعاء 5 تشرين الثاني 2025، بإدارة «لؤي أمين»، وبحضور عدد من الباحثين والنقاد المهتمين بتأصيل منهج كتابة أدب الطفل. والعنوان اختاره « طالب كاظم» لورقته «اختلاف الرؤية وغياب المنهج». لم يوضّح المقصود بالمنهج، التربوي أم النقدي أم التأليفي، ولم يُحلّل البنية الثقافية التي أسهمت في غياب المنهج.

بين نزوعه إلى الصرامة ونفوره من الوعظ، يتأرجح «كاظم» على خيط دقيق يفصل المنهج كقانون وإطار ضبطي لتقنين الفوضى، يتقاطع مع استثارة الأسئلة والتجريب كحريّة. فحين يتشدّد المنهج يذبل الخيال، وحين ينفلت التجريب يضيع المعنى. المنهج الحيّ يصوغ النظام من داخل الحرية، لا ضدّها. والمطلوب ليس منهجًا يُوجّه الأدباء، بل منهجًا يتيح للطفل أن يُوجّه الأدب نحوه.

قدّم أدبَ الطفل بوصفه مسارًا تعليميًا يُعنى بالتلقين، لا كمساحة لإبتكار العالم، فتعامل مع الطفل كمتلقٍ ينتظر التوجيه لا ككائن وجوديٍّ فاعل يصوغ لغته ورؤيته الخاصة. الطفل ذاتٌ مبدعة قارئة تُنتج المعنى عبر التجربة واللعب. تقاطع «عمر السراي» (كلنا أطفال أمام الجمال). فلسفة اللعب والخيال تقوم على إشراك الطفل في التأليف والاكتشاف والاختبار، لا على عزله خلف جدار الحماية، غياب المبدأ الإنساني يضعف الوثيقة ويُفرغها من بعدها الإبداعي.

ينطلق التصوّر من فرضية أخلاقية، ترى في أدب الطفل أداةً للتقويم لا مجالاً للتأمل، إذ تُختزل الطفولة إلى موضوع تربويٍّ تُلقى عليه القيم من الخارج، غير أنّ القيمة الجمالية لا تُستمدّ من التلقين بل من التجربة، والأدب لا يُنتج الأخلاق عبر الوعظ، بل بإثارة التساؤل، حيث يصبح الجمال طريقًا إلى الخير لا نقيضًا له. فكلّ تجربة فنية حقيقية هي تمرين على الحرية، والحرية شرط إنساني أول للفعل الأخلاقي.

ويغلب التعميم المفرط والأحكام غير الموثقة (غالباً نحن نكتب وفق الذائقة السائدة) و(ما زلنا نكتب كوعّاظ) بدون أمثلة ولا إحصاءات ولا أسماء نصوص. وقفزة من التشخيص إلى الوعظ (يجب أن نصنع منهجًا علميًا). من دون توضيح الإطار المفاهيمي لهذا المنهج أو آلياته.

« د. رضا كامل الموسوي» تحدث عن «المرتكزات السبع للمنهجية الوطنية في كتابة أدب الطفل في العراق».

المرتكزات متوازنة نظريًا، بلغة خطابية مباشرة تؤكد الحاجة الملحّة إلى إطار وطني ينهض بأدب الطفل، لكنها تفتقر إلى آليات تنفيذ ومعايير قابلة للقياس وتتبّع الأثر. فكل مرتكز يتطلب أن تقابله مؤشرات: ففي المرتكز اللغوي، نسبة المفردات المألوفة وطول الجملة وتكرار الإيقاع. وفي المرتكز الجمالي، حجم الصفحات المصوّرة ووضوح التباين البصري ونتائج اختبارات سهولة القراءة.

وافتقارها إلى إحصاءات، كما نوّهت «د. فاتن الجراح» إلى أهمية الأرقام والإحصائيات، واستدرك «كاظم» حديثًا شيّقًا عن تاريخ مجلة (مجلتي) وأسماء القامات التي اشتركت في تحريرها من الأدباء والفنانين.

وأذكر من جانبي تجربة مجلة «كَبر»، وتأثر «د. ياسر حسن» أستاذ الأدب الحديث في جامعة دهوك، بمجلة (مجلتي) وفخره بنصوصه التي نشرتها المجلة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتأثيرات المجلة على توجهاته الأدبية.

الجمال ليس زينة للنص، هو طريقة للمعرفة. يحتاج أدب الطفل إلى تصور واضح لعلاقة الصورة بالمعنى، كذلك الإيقاع واللعب السردي أدوات لتوسيع خبرة الطفل ومخيلته لا لتزيينها.

المرتكز المؤسسي، يغامر بإنتاج بيروقراطية ثقافية، إنْ لم يقترن بآليات شفافية ومساءلة ومشاركة مجتمعية. ينبغي تحديد معايير تضارب المصالح. دور النقابات المهنية. تمثيل المناطق غير المركزية. مشاركة المعلمين والأهالي والأطفال.

وإذا كانت ورقة كاظم قد طرحت الإشكالية من زاوية غياب المنهج، فإنّ المداخلات وسّعت النقاش إلى أفق فلسفي أعمق: «د. عارف الساعدي»، (إذا لم تخصص موازنة محترمة لأدب الطفل قريبة من موازنة الأمن الوطني والقومي، سيظل أدب الطفل يتعثر». «علي حسن الفواز»، (الهوية في أدب الطفل، ينبغي أنْ تظلّ بعيدة عن الشحن، قابلة للحوار، فالانتماء بوصفه أفقاً للتعاطف والعدالة والقدرة على رؤية المختلف، أفضل من «صور الانتماء إلى مركزيات دينية وطائفية وأبوية وعائلية وأيديولوجية، التي تلقي تبعاتها على المناطق الرخوة في الهوامش الاجتماعية كالمرأة والطفل).

«عمر السرّاي» أكّد دعم اتحاد الأدباء، واستعداده لنشر سلسلة كتب في أدب الأطفال، وتشكيله لجنة لتقييم الكتب.

القضية تتجاوز غياب المنهج إلى غياب رؤية فلسفية تجعل أدب الطفل مشروعًا لبناء الإنسان، لا ترفًا جماليًا، فضعف البنية المؤسسية والتربوية وتهميش التنوع اللغوي يكشف عجز السياسات الثقافية والاقتصادية عن إدراك أدب الطفل كاستثمار في المستقبل.

أدب الطفل العراقي يتأثر بالبيئة المأزومة: العنف، الفقر، النزوح، الخطاب الطائفي، الانقسام اللغوي. لم يشر الباحث إلى هذه العوامل التي تشكّل وعي الطفل وتحدد أفق النص.

د. «زينب عبدالأمير»، تحدثت عن الأخلاق التربوية والأخلاق التقريرية، وكانت تميل إلى التحوّط والمنع، من جانب تربوي نفسي أكاديمي، في تقاطع مع تحوطات «د. رضا الموسوي». لكن حماية الطفل لا تعني تطهير العالم من تعقيده بل تهيئة الطفل لفهمه، والتربية الجمالية والأخلاقية تقوم على خبرة موجهة لا على رقابة شمولية.

أدب الطفل هو اختبارٌ لفلسفة الإنسان العراقي في النظر إلى الطفولة لا لمهارة الكتابة وحدها.

بين نزوعه إلى الصرامة ونفوره من الوعظ، يتأرجح «كاظم» على خيط دقيق يفصل المنهج كقانون وإطار ضبطي لتقنين الفوضى، يتقاطع مع استثارة الأسئلة والتجريب كحريّة. فحين يتشدّد المنهج يذبل الخيال، وحين ينفلت التجريب يضيع المعنى. المنهج الحيّ يصوغ النظام من داخل الحرية، لا ضدّها. والمطلوب ليس منهجًا يُوجّه الأدباء، بل منهجًا يتيح للطفل أن يُوجّه الأدب نحوه.

قدّم أدبَ الطفل بوصفه مسارًا تعليميًا يُعنى بالتلقين، لا كمساحة لإبتكار العالم، فتعامل مع الطفل كمتلقٍ ينتظر التوجيه لا ككائن وجوديٍّ فاعل يصوغ لغته ورؤيته الخاصة. الطفل ذاتٌ مبدعة قارئة تُنتج المعنى عبر التجربة واللعب. تقاطع «عمر السراي» (كلنا أطفال أمام الجمال). فلسفة اللعب والخيال تقوم على إشراك الطفل في

قراءة في كتاب "المحليّة العربية" للناقد ناصر الحجّاج

سليم سوزة

يقدّم الدكتور ناصر الحجّاج في كتابه «المحليّة العربية: الثيمات المحليّة في الشعر العربي الحديث» Arab Ver-nacularism 2024، وعبر قراءة المحليات التي وظفها الشعراء العرب في الشعر الحديث، يقدم رؤية جديرة بالاهتمام في حقل الدراسات اللسانية والثقافية حين يؤسّس لمنهجية مغايرة للسائد تجمع بين تحليل الخطاب Discourse analysis والنظرية الأدبية Literary theory عبر تطبيقات في تحليل بنية النصوص العربية، العراقية خصوصاً، ويُبيّن الكتاب أن تعدّد الألسن واللهجات في النص العربي الشعري والأدبي ليس نيلاً من اللغة المُؤسسة، بل سبيلٌ آخر للمعرفة. هذا الكتاب هو ثورة منهجية تنحاز نحو المحلّي ضد الرسمي، وانتصار للشعبي على الحكومي، ومقاومة ثقافية «غرامشية» Cultural resistance للهامش ضد المركز عبر اطار اللغة، اللغة التي هي سياسة واجتماع وثقافة في آن واحد. الكتاب محاولة لتعكير مزاج العولمة الثقافية ومقاومة فرض لسان واحد وموحّد بوصفه معياراً لتحديد "الأدب الرفيع" من عدمه.

ينتصر الحجاج في هذا الكتاب إلى للغات واللهجات المحليّة Ver-naculars قبالة اللغات واللهجات "الرسمية" المفروضة تاريخياً من "السلطة" باعتبار أنّ الأولى هي نوع من أنواع الثقافة والتعبير عن الذات كذلك، أما الكيان السلطوي. الثقافة ليست فصاحة تفرضها مؤسسة نحوية، بل تجربة إنسانية واجتماعية يعيشها الفرد، ومن حقه التعبير عنها بلسانه ومعجم ألفاظه المحليّة، كما فعل بدر شاكر السيّاب، وقبله ت. س. إليوت في مقالته "موسيقى الشعر. The Music of Poetry"

يدور كتاب الحجاج أعلاه في فلك كتب الدراسات الثقافية التي تعلن موقفها الرافض للهيمنة الثقافية Cultural hegemony وتنتصر للتعددية الثقافية، ولآداب الأقليات ولثقافاتها وفنونها وللهوامش والنساء، والمجتمعات المقموعة، بوصفها ثقافات وتجارب مازالت تقاوم نزعة تقديس الأدب وتقنينه Canonization of Literature، النزعة التي تحصر اللغة والأدب بلغة فصيحة واحدة أسّسها وكتب بها كبار الأدباء والمثقفون والرواة الأوائل. لقد كانت شقيقة الكاتب الإنكليزي الكبير شكسبير، بحسب خيال الروائية العالمية فيرجينيا وولف، تقول: كنت أكتب أفضل من شقيقي شكسبير، لكنه رجل وأنا امرأة. بمعنى أنه لا يمكن لكتاباتي أن تُشرْعَن Canonized كما كتابات شقيقي. أنا امرأة وهو رجل، أي أنا هامش وهو مركز.

«المحليّة العربية» ليست هامشاً وُلد من صدفة جغرافية فرضتْ على مواطنيها لهجة خاصة وثانوية للّغة العربية الفصحى، بل تجربة إنسانية عميقة شكّلتها طبيعة العيش في سياق اجتماعي خاص، له أساليبه وأحاسيسه ومشاعره في التعبير عن همومه ومشاكله وتطلّعاته بلهجته الدارجة (لسانه). لا يمكن للصعيدي المصري أن يعبّر عن تجربته الشخصية بلغة ابن خلدون مثلاً، لكنه يمتلك أدواته ولهجته التي يستطيع من خلالها شرح فهمه وهمومه بطريقة لا يمكن ربما للّغة ابن خلدون الفصحى فهمها وشرحها.

لا يقتصر هذا الأمر على عصرنا الحالي حيث تحوّلت أمة العرب إلى دول عدّة ولهجات عربية مختلفة، بل حتّى في الأزمان السابقة. كان ثمّة لهجات عربية مختلفة، حجازية ويمانية وعراقية وغيرها، (مفعوم الأحرف السبعة) أريد لها أن تذوب في لهجة/لغة عربية فصيحة واحدة تنسجم وإرادةَ "السلطة" في خلق وعي ثقافي واحد وموّحد لخدمة أغراض إيديولوجية معيّنة (مصطفى صفوان. لماذا العرب ليسوا أحراراً؟) عبر استخدام حججٍ قرآنية متكلّفة غير صحيحة. قُتل الحسين بن منصور الحلاج وجُلدَ ابن شنبوذ لمجرّد أنهما قرآ، وفسّرا النص القرآني بلغات وقراءات خالفت القراءات السبعة المعروفةَ (التي حددها ابن مجاهد) للقرآن. لم يقتلهما الله أو يجلدهما، بل قتلهما وجلدهما مَن اعتقد بجمود النص القرآني على قراءات سبع فحسب، وحاول أن يختزل فهم النص في ثقافة "المركز" فقط، ذلك الفهم ذو الدلالات والمعاني المختلفة الذي استوعبه القرآن جيّداً وحيّدَه وحاربه النحويون فيما بعد، كما يجادل الحجّاج.

لم يخدم النحو الثقافة العربية، بل قمعَ أصواتاً ولهجات ومحلّيات مختلفة ومتعدّدة لصالح مركزية عربية فصحى، فساهمَ، بطريقة أو أخرى، في قمع معارف شكّلتْ هامشاً مهمّاً يُضيف على النص الأصلي ويوسّع من مفهومه ومعانيه وطاقاته التعبيرية والإبداعية. يعمل الحجّاج في كتابه هذا على هذا الهامش المقموع الذي يُسمّيه «بالمحلّيّة العربية» ويعيد اكتشافه مصدراً مشاكساً للمعرفة العربية المركزية الرسمية لا يقل أهمية عن مصادر المعرفة الأخرى التي رسّختها «المؤسسة» وعملَ عليها رجالاتها من دون قصد أحياناً، بل هو المصدر الأنبل كما يصفه دانتي في مقالته "البلاغة العاميّة De vulgari eloquentia" الحجاج. ص 290.

مثل هذه "المحليّة العربية" لا يجب أن تُقمَع لمجرد أنها ليست مُشْرْعَنة Canonized، لأنها بالنهاية شكل آخر من أشكال الثقافة التي يجب أن ندرسها ونحلّلها لمعرفة أنماط تعبير مختلفة وسط وسائل تعبير سائدة وتقليدية. "المحليّة العربية" وسيلة من وسائل المقاومة الثقافية للسائد من اللغة والثقافة والنمط "الرسمي" في التفكير والتعبير، فتحرير الفكر يتطلب تحرير اللغة.

هذه هي الثيمة الأساس لكتاب الحجاج، الذي اتخذ «المحليات» المختلفة التي وظفها الشعراء في الشعر العربي الحديث والمعاصر، تطبيقات لها.

Editor-in-Chief
Fakhri Karim
General Political daily
12 November 2025
www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net
"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

الطقس

بغداد/ C° 29 - C° 13 | الموصل/ C° 28 -C° 12 | أربيل/ C° 27 - C° 12
البصرة/ C° 30 - C° 10 | الرمادي/ C° 28 -C° 13 | النجف/ C° 29 -C° 15

اقــرأ

دولة اللادولة

صدر حديثا عن دار المدى كتاب "دولة اللادولة" للأستاذ فخري كريم ويضم عددا من المقالات عن الواقع السياسي في العراق خلال السنوات الماضية كما يتناول بالتحليل بعض الاحداث التاريخية وتأثيرها على الواقع العراقي في الآونة الأخيرة.. الكتاب كتبت المقدمة له الروائية والمترجمة لطفية الدليمي حيث قالت: "يخطئ من يظن أن هذا الكتاب تجميع لمقالات صحفية. إنها مقالات كتبها واحد من المتمرسين بالتفاصيل الصغيرة للحياة العراقية في جانبيها السياسي والثقافي".

حضور مميز لدار المدى في معرض الشارقة الدولي للكتاب

متابعة المدى

تشارك دار المدى للنشر في معرض الشارقة الدولي للكتاب ٢٠٢٥ بجناح خاص، تحت شعار ملهم: "بينك وبين الكتاب ". والذي انطلقت فعالياته يوم ٥ من هذا الشهر، ويستمر لغاية ١٦ ، ويعد هذا المعرض الأكبر في تاريخه، حيث تشارك فيه اكثر من ٧٠٠ دار نشر من ٤٣ دولة، مع اليونان كضيف شرف، لتقدم مزيجًا مذهلًا من الفكر، الثقافة، والإبداع من كل أنحاء العالم.

وقال ايهاب القيسي مدير المعارض في دار المدى: وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص دار المدى على الحضور الفاعل في أبرز المعارض العربية والدولية، وتعزيز التواصل مع القراء والمثقفين من مختلف الدول. واضاف ان مشاركة المدى في دورة هذا العام، تتضمن الكثير من العناوين الجديد، وخاصة الكتب المترجمة وكتب اليوميات والمذكرات، وأشار أن المدى تحرص على المشاركة في كل دورة لمعرض الشارقة لأهميته. هذا وقد انطلقت فعاليات الدورة ٤٤ من معرض الشارقة الدولي للكتاب تحت شعار "بينك وبين الكتاب" في مركز إكسبو الشارقة، بحضور حاكم الشارقة سلطان القاسمي وضيف الشرف اليونان. وألقى الشيخ سلطان القاسمي، حاكم الشارقة، كلمة الافتتاح مرحباً بوفد جمهورية اليونان ضيف شرف الدورة الحالية.

وقال: "ونحن نتحدث عن المشاريع الثقافية التي تشهدها إمارة الشارقة، التي نذرت نفسي لخدمتها، رغبة في نشر العلوم والمعارف والآداب بين أبناء الأمة في مشارق الأرض ومغاربها، نذكر البداية، التي مرّ عليها قرن من الزمن، منذ ١٠٠ عام حيث تأسست أول مكتبة في الشارقة عام ١٩٢٥".

وأعلن الشيخ القاسمي عن الانتهاء من المرحلة الأولى من الموسوعة العربية الشاملة، التي تم اختيار اسم لها هو "الموسوعة العربية الشاملة في العلوم والآداب والفنون والإعلام".

وأوضح أن الهدف من الموسوعة "هو تعريف العلوم والآداب، وجميع الفروع العلمية المتعلقة باللغة العربية والعلوم الشرعية، والعلوم الإنسانية. كذلك تتضمن عرضاً لتراجم وسير كل العلماء والفلاسفة، والأدبَاء والشعراء، واللغويين والمفسّرين، والخلفاء والملوك وغيرهم، منذ نشأة تاريخ العرب، مروراً بالحضارة الإسلامية وعلمائها وفلاسفتها وأعلامها الذين أغنوا المكتبة المعرفية الإنسانية، بشتى المصنفات والكتب، في مختلف المعارف والعلوم والآداب".

وألقى جايسون فوتيلاس، نائب وزير الثقافة في جمهورية اليونان، كلمة ضيف شرف الدورة الـ ٤٤ من المعرض، فأكد على "الروابط بين اليونان والعالم العربي التي تمتد عبر قرون طويلة، التقت خلالها حضاراتنا، وتبادلت الإلهام من خلال الأفكار والفنون والعلوم".

أضاف: "تحمل اليونان هذا التكريم بروح من المسؤولية العميقة، ملتزمة بتقديم برنامج ثقافي يليق بمكانة هذا المعرض الكبير، وبالإبداع الذي يمثل وجها مشرقا لثقافتنا الوطنية. وبدورنا نحمل معنا روح الأدب والفكر اليوناني، من القديم إلى المعاصر، منفتحين على الحوار، متطلعين إلى العالم. إن الثقافة، قبل كل شيء هي أقصر طريق بين قلب وآخر".

وكرّم القاسمي الكاتب والمسرحي المصري محمد سلماوي "شخصية العام الثقافية"، كما كرّم المترجم الدكتور أوندجي برانك الفائز بجائزة "ترجمان"، عن ترجمة كتاب "رسالة ابن فضلان" من اللغة العربية إلى اللغة التشيكية. كما وقّع نسخاً من أحدث إصداراته "مجمع التواريخ".

إعلان الفائز بجائزة "بوكر" العالمية للرواية

فاز الكاتب الكندي المجري البريطاني ديفيد سزالاي، بجائزة "بوكر" للرواية عن روايته "فليش" (لحم)، التي تروي قصة حياة رجل عادي تمتد على مدى عدة عقود.

وجرى الإعلان عن فوز سزالاي بالجائزة الأدبية المرموقة خلال حفل أقيم في لندن، لتحمل له مكافأة مالية قدرها 50 ألف جنيه إسترليني (نحو 66 ألف دولار)، إلى جانب دفعة كبيرة لمبيعات روايته ومكانته الأدبية.

واختيرت رواية سزالاي من بين 153 رواية مقدمة من قبل لجنة تحكيم ضمت الكاتب الإيرلندي رودي دويل ونجمة مسلسل "الجنس والمدينة" سارة جيسيكا باركر.

وقال دويل إن رواية "فليش" وهي "كتاب عن الحياة، وغرابة العيش" كانت الخيار بالإجماع بين أعضاء لجنة التحكيم بعد اجتماع استمر خمس ساعات.

وتروي رواية سزالاي حياة إستيفان الهادئ الطباع، منذ علاقته في سن المراهقة بامرأة أكبر منه، مرورا بفترة معاناته كمهاجر في بريطانيا، وصولا إلى حياته كأحد رواد الطبقة الراقية في لندن.

وصرّح المؤلف بأنه أراد أن يكتب عن مهاجر مجري، وعن الحياة كتجربة جسدية، وعن معنى أن تكون جسدا حيا في هذا العالم.

وأثناء تسلمه الجائزة في قاعة "أولد بيلينجز جيت" في لندن، وهي سوق أسماك سابق تحول إلى موقع لإقامة الفعاليات الراقية، شكر سزالاي لجنة التحكيم على مكافأتها لروايته.

وتذكر أنه سأل محررته ذات مرة: "هل يمكنك تخيل رواية بعنوان (لحم) تفوز بجائزة بوكر؟"، ثم أضاف: "ها هو الجواب أمامك".

وتُمنح جائزة بوكر، التي تأسست عام 1969، لواحدة من أبرز الروايات باللغة الإنجليزية، وقد اكتسبت سمعة باعتبارها نقطة تحول في مسيرة الكتّاب.

ومن بين الفائزين السابقين بها سلمان رشدي وإيان ماك إيوان وأروناتي روي ومارغريت أتوود وسامانثا هارفي التي نالت الجائزة عام 2024 عن روايتها "المداري" (أوربيتال) التي تدور أحداثها على محطة فضائية.

فرنسا تمنح الفنانة المصرية يسرا وساما رفيعا

منحت فرنسا الفنانة المصرية يسرا وسام "جوقة الشرف" تقديرا لها على مسيرتها الفنية الاستثنائية ودورها في تعزيز الثقافة والفنون على الصعيد الدولي.

ونشرت يسرا عبر حسابها الرسمي على إنستجرام فيديو لحظة تسلمها الوسام، وعلّقت عليه قائلة: "يسرا تتسلم شارات الفارس، من فيلق شرف الجمهورية الفرنسية."

ووفق الموقع الرسمي لوسام جوقة الشرف، يُمنح هذا التكريم السنوي لما لا يزيد عن ٢٦٠٠ شخص من مختلف أنحاء العالم، ولا يتجاوز عدد الأجانب بينهم ٣٢٠ فردًا سنويًا، ما يجعل منحه لشخصية غير فرنسية إنجازًا نادرًا ومرموقًا.

ويُصنّف الوسام في خمس رتب: فارس، ضابط، ضابط كبير، قائدة، ورئيس. وحصلت يسرا على رتبة فارس، وهي أول رتبة في الوسام، وتُمنح عادةً لمن أظهروا إنجازات بارزة في مجالات الفن، أو الأدب، أو العلم، أو الخدمة العامة.

وتشترط السلطات الفرنسية، في حالات نادرة، سحب الوسام من حامله في حالة صدور إدانة جنائية أو ارتكاب أي فعل يُعدّ "مشينًا" يُخلّ بسمعة الوسام أو يُناقض قيمه الأساسية.

وتعتبر يسرا أول فنانة مصرية تنال هذا التكريم المرموق، لتُضاف إلى قائمة نخبة من الشخصيات العالمية التي حصلت عليه، بينهم كبار المخرجين، والموسيقيين، والكتّاب، ورجال الدولة.

أغنية لمايكل جاكسون تتصدر قوائم "بيلبورد" بعد 40 عامًا

متابعة / المدى

عاد نجم البوب الراحل مايكل جاكسون إلى قوائم الأغاني العالمية بعد مرور أكثر من ٤٠ عامًا على إصدار أغنيته الشهيرة Thriller، التي عادت هذا الأسبوع لتحتل مكانًا في قائمة "بيلبورد هوت ١٠٠"، في أول ظهور لها منذ عام ١٩٨٤.

ويُعد ألبوم Thriller، الذي صدر عام ١٩٨٢، أحد أنجح الأعمال الموسيقية في التاريخ، إذ حطم الأرقام القياسية وخلّد اسم جاكسون في ذاكرة عشاق الموسيقى حول العالم، ولا تزال أغانيه مثل Beat It وBillie Jean تُبث باستمرار حتى اليوم.

وفي حديثه لصحيفة "ذا مرور" الأمريكية، أكد تاغ جاكسون، ابن شقيق مايكل، أن إرث عمه لا يزال حاضرًا بقوة في عالم الموسيقى، مشيرًا إلى أن مايكل جاكسون كان "صاحب رؤية حقيقية لا يخشى المخاطرة لإثبات أن المستحيل ممكن". وأوضح تاغ أن شركة التسجيلات رفضت في البداية تمويل إنتاج فيديو أغنية ثريلر، إلا أن مايكل أصر على تنفيذ فكرته التي جمعت بين القصة والموسيقى والرقص والمؤثرات البصرية، ليُحدث ثورة في عالم الفيديوهات الموسيقية.

وأضاف: "هذا الفيديو غيّر المشهد الموسيقي إلى الأبد، وهو أول فيديو يُدرج في مكتبة الكونغرس تقديرًا لقيمته الفنية".

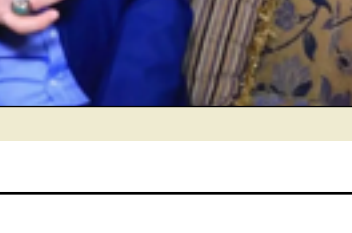

حسيــن نعمة يصــارع المرضــ الخبيــث ومطالبات بانقــاذ صاحــب " ياحريمة

أعلنت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ذي قار، اقبل ايام ، إصابة أحد أعمدة الغناء العراقي، الفنان الكبير حسين نعمة، بمرض سرطان الأمعاء، وسط دعوات رسمية وشعبية إلى رعايته والاهتمام به باعتباره أحد رموز الفن العراقي الأصيل.

□ متابعة المدى

وقال رئيس اللجنة أحمد الخفاجي إن "الفنان حسين نعمة يخضع حاليا للعلاج من سرطان الأمعاء، وقد تلقى الجرعة الأولى من العلاج البيولوجي والكيميائي، ووضعه الصحي مستقر"، مؤكدا أنه "زار الفنان في منزله بمدينة الناصرية للاطلاع على حالته الصحية ومتابعة تفاصيل برنامجه العلاجي".

وأضاف أن "الفنان نعمة يبعد من الرموز الفنية التي حفرت اسمها في ذاكرة العراقيين عبر عقود من الإبداع والوفاء للأغنية العراقية"، مشددا على أن "من الواجب الوطني والإنساني أن تولي الحكومة ووزارة الثقافة اهتماما خاصا بهذه القامات التي مثلت وجه العراق الثقافي والفني في المحافل العربية والدولية".

واختتم الخفاجي حديثه بالقول إن "اللجنة تتابع حالة الفنان بشكل مباشر، وحالته الصحية مستقرة ويتلقى العلاج تحت إشراف طبي متخصص في محافظة ذي قار".

وكشفت الازمة الصحية للفنان الشهير، حسين نعمة، أن غيابه عن الساحة الفنية في سنواته الماضية، لم يُبعده عن ذاكرة الناس كونه صاحب أغانٍ خالدة في أرشيف الفن العراقي.

وغاب "طائر الجنوب"، كما يسميه جمهوره، عن الساحة الفنية منذ سنوات، وظل رصيده الفني ومكانته البارزة في بلاده حاضرة في أذهان محبيه، الذين لا يزالون يرددون أغانيه وبينها أغنيته الشهيرة "نخل السماوة".

واستمد نعمة مكانته من تفاصيل عدة، وكان لهذه الأغنية التي خلّد فيها شجرة النخيل في العراق ومدينة السماوة، فضلاً على الفنان الثمانيني حيث زادت من شهرته وأبقت اسمه حاضرًا.

وغنّى نعمة "نخل السماوة" الشهيرة في بداياته الفنية، لتصبح علامة فارقة في مسيرته، وتتحول إلى أيقونة فنية تراثية انتشرت بشكل واسع في كافة مناطق العراق وصدرت الأغنية الشهيرة في سبعينيات القرن الماضي، حيث لحنها الفنان بنفسه، وكتب كلماتها الشاعر ناظم السماوي، وحرصت فرق تراثية وفنانون شباب على إعادة إحيائها، ومنهم حسام الرسام وأصيل هميم.

وولد حسين نعمة، الذي عاصر فنانين بارزين في بلاده، في مدينة الناصرية عام 1944، ودرس في معهد دار المعلمين وتخرج فيه عام 1964.

وتميّز نعمة الذي استطاع المزج بين الغناء التراثي والغناء الحديث، بصوت رخيم وحنجرة توصف بـ "الذهبية"، وتأثر في بداياته الفنية بفنانين قدامى، مثل حضيري أبو عزيز وداخل حسن، وكانت انطلاقته من الإذاعة والتلفزيون في بغداد.

وقدّم نعمة العديد من الأغنيات التي ما زالت حاضرة محليًا وعربيًا، منها "يا نجمة"، "تحياتي إلك"، "ما بيه اعوفن هلي"، "حبيبي انساني وأنا أنساك"، "مالي شغل بالسوق"، وأغنية "يا حريمة"، وتعاون مع كبار الموسيقيين والشعراء في العراق.

وبدأ الفنان المرهف، كما يُلقبه العراقيون، برحلة علاج جديدة إثر إصابته بمرض سرطان الأمعاء، الذي أعاد تسليط الضوء عليه إعلاميًا، رغم كونه أحد رموز الفن العراقي الذين قدمُوا أشهر الأغاني في القرن الماضي.

العمود الثامن

▪ علي حسين

ماذا نريد من الانتخابات؟

قال لي أحد الزملاء هل أنت متفائل بنتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت امس ؟ قلت له أنا "متشائل" على طريقة الكاتب الفلسطيني الراحل أميل حبيبي، ومثل بطل روايته أبي سعيد، أريد ألاّ أحترس بكلامي، وأنا أوجه خطابي للذين سيجلسون على مقاعد البرلمان القادم .

نسمع جميعا احاديث عن مشاريع التغيير والإصلاح، لكنّ المواطن يعرف جيداً أن ما يقال على الفضائيات لا يعدو كونه مجرد كلام، الذي أعرفه خلال " 22 " عاما عشناها مع الديمقراطية ، أن القضية لم تعد مجرد انتخابات وتغيير وإصلاح، بل إنقاذ العراق من بركة الفشل ، وقد أعطيت نفسي أكثر من فرصة أتفاءل فيها بما سيفعله النواب ، وكنتُ مراهناً نفسي على أنّهم سيخلعون "معطف" الطائفية، ويرتدون ثوب الوطنية، ويبدو أنّ المتشائم انتصر في النهاية وخسرت الرهان، مثل كل مرة أراهن فيها على مسؤول عراقي، وفي هذه الزاوية المتواضعة كنتُ بين الحين والآخر أصدّع رؤوس القرّاء، بحديث عن رجال دولة تاريخيين، استطاعوا أن يصمدوا بوجه المغريات، فخلّدهم التاريخ بأن أبعد عنهم غبار النسيان.

شيء مؤسف أن لا يكون لدى الكاتب ما يكتبه للقرّاء سوى التشاؤم والسخرية من الأمل، ولكنني سأترك "المتشائل" جانباً وأتمنى على السادة النواب الجدد أن يخبرونا ماذا سيختارون: السعي إلى المستقبل أو الإصرار على التبرّك بالماضي، نظام سياسي يعتمد على الكفاءة والنزاهة أم نظام يصفّق للمحسوبية والانتهازية؟

هذه الاسئلة وغيرها تشغل بال معظم العراقيين، وهي تطرح في كل حوار بين اثنين من العراقيين. النواب عليهم أن يدركوا أنّ صناعة الفشل لا تقلّ خطراً على الدولة من صناعة الإرهاب، الثانية تضرب في الدولة على أمل إسقاطها بالقاضية،، لكنّ الأولى تجعلها تتآكل من الداخل حتى يجد المواطن نفسه أمام مؤسسات عاجزة عن الوفاء بأيّ التزام، لأنّ التزامها الوحيد هو للطائفة والعشيرة وليس للمواطن.

اليوم الناس تعيش في ظل مؤسسات وأحزاب وشخصيات لم تتمسك إلا بالصدأ والتخلف والسبات. وفي ظل مسؤول محصّن ضد الفرح والنزاهة والكفاءة، مستمتع بثقافة التخلّف، كاره لحضارة الازدهار.

في كل دول العالم يسبق المسؤول مستشاروه. فيما المسؤول العراقي يصل من "الحزب والعشيرة" وهو يدّعي ختمه لعلوم الأرض والسماء. ويعتقد أن التفويض الذي منحه له البرلمان، يسمح له بأن يختار "ابو علي الشيباني" مستشاراً أعلى، ويطارد في المحاكم أي كفاءة .

إذا كنتَ مثلي تقرأ الأخبار، هناك عنوان أكثر استفزازاً لنا نحن الشعب الناكر للجميل.. إليك هذا العنوان : (كتلة الاطار التنسيقي تعلن انها ستعود لتتحالف بعد الاقتراع) . والسؤال ياسادة لماذا الانتخابات إذا كان الهدف بقاء الحال على ما هو عليه ؟ الجواب حتماً : على المتضرر الذي هو الشعب أن يضرب رأسه في أقرب جدار .